



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

التوحيد الفائق

في معرفة الخالق

آيت الله العلامة

الحاج سيد علي الهادي

إخراج وتدقيق

الشيخ ماجد الكاظمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التوحيد الفائق في معرفة الخالق

كاتب:

السيد علي الموسوي البهبهاني

نشرت في الطباعة:

الماس

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
8	التوحيد الفائق في معرفة الخالق
8	هوية الكتاب
9	اشارة
11	المقدمة
13	مباني المصنف العقلية
14	اسنله حول التوحيد
14	اشارة
16	في رد كونه جل وعلا مساوياً للوجود
19	في رد كونه جل وعلا لا يصدر منه الا الوجود
20	في رد كونه جل وعلا كل الوجود
22	في رد ان بسيط الحقيقة تمام الاشياء
22	اشارة
24	في بيان مغالطات الاستدلال
29	في رد كونه جل وعلا صرف الوجود
29	اشارة
32	كلام ابن سينا حول استحالة التعرف على كنه الاشياء
35	نظرية الفيض الالهي
36	هل ان العالم مظهر وجوده عزوجل
36	هل ان العالم ظل الله جل وعلا
36	اشارة
42	في الجواب على فكرة الوجود التعلقي والربطي
44	هل انه عزوجل خلق الاشياء من كتم العدم

44 في الجواب عن ممانعة الاشياء لوجوده جل وعلا .

48 في انه عزوجل فاعل بالارادة والاختيار

48 كلام الشيخ الانصاري في بدهة حدوث العالم

50 كلام السيد المروج حول فاعليته تعالى

53 في الجواب عن قاعدة ان الواحد لا يصدر منه الا واحد

54 في استحالة السنخية بين الخالق والمخلوق

55 في بطلان سائر الاقوال في فاعليته تعالى

60 التوحيد الفائق في معرفة الخالق

60 اشارة

62 مقدمة المؤلف

63 المرحلة الاولى: في اثبات حدوث العالم وبطلان ازليته

63 اشارة

65 اقسام التغير

66 البرهان على ان من اشتمل على الحوادث فهو حادث

76 المرحلة الثانية: انه لا بد للعالم من صانع ومدبر واجب لذاته

79 المرحلة الثالثة: في كماله « تعالى شأنه » المطلق

80 المرحلة الرابعة: في صفاته تعالى شأنه

91 المرحلة الخامسة: في توحيده جل وعلا

91 اشارة

92 الجواب عن شبهة ابن كمونة

95 ادلة اخرى في التوحيد

98 تبينه

98 المرحلة السادسة: ان وجوده تعالى ليس مشتركاً مع وجود الممكنات

98 اشارة

106	بحث حول اصالة الماهية والوجود
109	تبصرة حول المكاشفات والالهامات
113	الخاتمة
116	شكر وتقدير
117	الفهرست
120	تعريف مركز

التوحيد الفائق في معرفة الخالق

هوية الكتاب

بهبهاني، على، 1264 - 1354.

التوحيد الفائق في معرفة الخالق / تأليف على البهبهاني؛ تقديم و تعليق ماجد الكاظمي. - قم الماس، 1380

112 ص.

5000 ريال

ISBN 964 - 92943 - 0 - 9

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا

کتابنامه: ص. 110 - 108؛ همچنین بصورت زیرنویس.

1. خدائشناسی 2. توحيد الف، کاظمی، ماجد، مصحح

ب. عنوان.

ت 9 ب / BP 217

42/ 297

1380

اسم الكتاب: التوحيد الفائق في معرفة الخالق

المؤلف: آية الله العظمى العلامة السيد على البهبهاني

الناشر: انتشارات الماس

تاريخ الطبعة الاول: 1422 ق

المطبعة: نهضت

عدد المطبوع: 3000 نسخه

شابک: 964 - 92943 - 0 - 9

حقوق الطبع محفوظة

انتشارات الماس

مركز پخش:

ایران - قم - انتشارات دارالعلم آیت الله بهبهانی

قم: هاتف: 7725678 - 0251 * فاكس: 7716929

هاتف: 2225621 - 0611 * فاكس: 2211218

ص: 1

اشارة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا

كتابنا ينطق بالحق

التوحيد الفائق في معرفة الخالق

تأليف

العلامة المحقق سيد العلماء والمجتهدين

والمروج لشريعة جده سيد المرسلين

آية الله في العالمين

الحاج السيد علي البهبهاني قدس سره

تقديم و تعليق

ماجد الكاظمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد و آله الطيبين الطاهرين

وبعد فالكلام عن اية الله العظمى السيد علي البهبهاني (قدس سره) ذو شجون وابعاد مختلفة لكن الذي يلفت النظر تقواه وشجاعته في بيان الحق والافصاح عن الحقيقة وهذه القضية ليست بالامر السهل فالحق مرٌّ وكريهٌ مَطْعَمُهُ ومن هنا تظهر عظمة السيد البهبهاني (رحمة الله) حيث افصح بالحق بقوة وشجاعة فكتب كتاب التوحيد الفائق في معرفة الخالق وقد كتب على صفحته الاولى «هذا كتابنا ينطق بالحق» معلناً موقفه بذلك ولاجل ان تقف على عظمة شخصيته تقول:

صحيح ان الكثيرين كتبوا في التوحيد واستدلوا على اثبات وجوده جل وعلا باستدلالات كثيرة «علمية وعقلية ورياضية وفلسفية وغير ذلك» الا ان ماكتبه العلامة السيد البهبهاني (رحمة الله) يختلف عما كتبه الآخرون وقد دخل فيما كتب ما لم يدخله

ص: 3

الآخرون فنناقش ما قديطرح في الفلسفة بعنوان انه بديهي واثبت زيف ما يدعى انه الحق فنناقش مسألة اصالة الوجود وقال عنها انها فارغة المحتوى وناقش مسألة اشتراك الوجود واثبت بطلانها وفيغير هذا الكتاب(1) القيم ناقش قاعدة الواحد لا يصدر منه الا واحد واثبت زيفها وبدوره ناقش السنخية بين العلة والمعلول والتي تُطرح كالبديهييات واثبت ان لاسنخية بين الخالق والمخلوق فالحق لا مثيل ولاشبيه ولا نظير ولاضدولا ممانع له فهو واحد الا ان وحدته ليست عددية فهو واحد لا يتثنى ولا يمكن ان يكون له ثان بخلاف المخلوقات فان وحدتها عددية فالواحد منها قابل للتعدد والتكرار فاثبت قدس سره ان الله جل وعلا لا سنخية بينه وبين مخلوقاته فكان سيدنا البهبهاني مجتهداً لا يقلد احداً لافي الفلسفة ولا في الاصول ولا في الفقه ولا في غيرها ولذا فقد ابدع في هذه المجالات فجاء بتحقيقات رشيقة في الفلسفة والكلام وفي الفقه والاصول والنحو وهكذا المجتهد حقيقة وليس من الصحيح ان يردد الانسان نظريات الآخرين بلانقد ولا تحقيق فكثير من الطلاب درسوا الفلسفة لكنهم تماشوا معها حذو النعل بالنعل الا ان سيدنا البهبهاني(رحمة الله) وقف امام امهات قواعد واستخرج الحق بخلافها وها انا اكتب

ص: 4

1- كما في كتاب شرح حال افكار وآثار اية الله بهبهاني - تأليف علي دواني الطبعة الثانية ص 249

هذه المقدمة توضيحاً وتسهيلاً لما تضمنه هذا الكتاب القيم وابدأ بذكر مباني المصنف (رحمة الله) العقلية وما يكتنفها من شبهات والجواب عنها فنقول:

مباني المصنف العقلية

المعروف بين الفلاسفة ان الذات الالهية المقدسة مساوية للوجود وانه لا يصدر منها الوجود وانه تعالى كل الوجود وانه صرف الوجود وان بسيط الحقيقة تمام الاشياء وكلها وان صدور الخلائق منه تعالى بالاشراق والفيض وعليه فالعالم مظهر حقيقي للذات الالهية وظله الذي لا ينفك عنه وانه لا انفكاك بين الذات ومخلوقاته لاستحالة انقطاع الفيض ولذا جعلوا ارادته من صفات الذات وانها عين ذاته، والمصنف (رحمة الله) يجيب على ذلك كله بانه: لاسنخية بين الذات الالهية المقدسة وبين المخلوقات ولا اشتراك بينهما بل يستحيل ذلك وانهما ليسا من حقيقة واحدة ويرى (رحمة الله) بطلان قاعدة الواحد لا يصدر منه الا واحد وبطلان القول باصالة الوجود، وعليه فالذات الالهية المقدسة ليست تمام الاشياء ولا انها كل الوجود او صرف الوجود ولا انها لا يصدر منها الا الوجود ولا ان صدور الموجودات عنه (تعالى) بالاشراق والفيض ولا ان ارادته (تعالى) بالايجاب بل هو فاعل مختار وتفصيلاً لذلك نطرح مجموعة من الاسئلة في التوحيد

ص: 5

ونجيب عنها مع شيء من التوسعة لاهمية الموضوع والحاجة الى ذلك وقد قال جل وعلا «ان الله لا يغفر ان يُشْرَكَ به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى إثماً عظيماً(1)» وقال عزَّ وجل «انه من يشرك بالله فقد حَرَّمَ الله عليه الجنة(2)» وقال عز من قال «ومن يشرك بالله فكانما خرَّ من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق(3)» وغيرها من الايات فعلى العاقل وطالب الحقيقة ان يترك الهوى والتعصب فمسألة التوحيد مسألة خطيرة حيث يرتهن بها مصير الانسان فلا يمكن غض النظر عنها.

اسئلة حول التوحيد

اشارة

(1) هل ان الله جل وعلا مساوٍ للوجود؟ ولا يصدر منه الا الوجود؟

(2) هل ان الله جل وعلا كل الوجود؟

(3) هل ان الله جل وعلا صرف الوجود؟

ص: 6

1- النساء آيه 48

2- المائدة آيه 72

3- الحج آيه 31

4) هل ان بسيط الحقيقة كل الاشياء وتمام الاشياء؟

5) ما هي نظرية الفيض الالهي؟

6) هل ان العالم مظهر وجود الله جل وعلا؟

7) وهل ان الله، جل وعلا، تجلّى بهذا الوجود فصار سماءً وارضاً وانساناً وملكاً...؟

1) هل ان العالم ظل الله عزوجل؟

2) هل ان الله جل وعلا خلق الاشياء من كتم العدم؟

3) هل ان وجود المخلوقات يمانع وجود الله عزوجل؟

4) لو تعددت حقيقة الوجود فهل من حدود بين الخالق والمخلوق؟

5) هل ان ارادته تعالى من صفات الذات ام من صفات الافعال؟

6) هل ان الواحد لا يصدر منه الا واحد؟

هذه مجموعة اسئلة تسهّل فهم المباني العقلية للمصنف (رحمة الله) نجيب عليها بالترتيب ومن خلالها سوف يفهم الجواب عن اسئلة اخرى احدها سؤال: ما الفرق

ص: 7

بين التوحيد بناءً على اصالة الوجود والتوحيد بناءً على اصالة الماهية؟ وغيره من المطالب.

في رد كونه جل وعلا مساوياً للوجود

1) اما الجواب عن السؤال الاول وهو أن الله سبحانه عز وجل مساوٍ للوجود ام لا؟ فنقول: ان لفظة الجلاله « الله » اسم علم للذات الالهية المقدسة و اما كلمة الوجود فهي « لغةً و عرفاً » تعني التحقق والثبوت وعليه فلا ربط اذاً بين لفظة الجلاله وبين كلمة الوجود فالاولى اسم علم و الثانية تُعبّر عن مفهوم كليّ تعبيراً عن الثبوت و التحقق فهما اذاً من المعاني المتخالفة مثل زيد والشجاعة نعم ذُكر في الاصطلاحات الفلسفية لكلمة الوجود اربعة معانٍ : ذكرها صاحب توضيح المراد: الاول: الحقيقة البسيطة النورية التي حَيِّية ذاتها حَيِّية الإباء عن العدم و منشاية الاثار و يُعبر عنها في لسان القوم بحقيقة الوجود وهي التي اختلف في اصالتها و عدمها و هذه الحقيقة ليس لها لفظ موضوع لان الوضع يتوقف على تصور الموضوع له و هذه الحقيقة لا يمكن تصورها اصلاً لوجهين ذكرهما صاحب المنظومة في شرحها.

ص: 8

الثاني: المفهوم العام البديهي المشترك الذي هو عنوان لتلك الحقيقة ووجهٌ من وجوهها ومن طريقه يشير العقل الى تلك الحقيقة وهذا هو المفهوم الذي ينتزعه العقل من الموجودات ويحمله عليها بعد انتزاعه منها، وهذا الذي مضى القول في بدايته وله احكام مذكورة في المسائل الالية ووضعه له في العربية لفظ الوجود والكون وغيرهما وفي الفارسية لفظ « هستي ».

الثالث: المعنى المركب الاشتقاقي الذي يفهم من لفظه واجديّة ذات لصفة و لا يحمل المعنى الثاني على الموضوعات الا باعتبار هذه الواجديّة ووضعه له لفظ «الموجود» في لغة العرب ولفظ « هست » في لغة الفرس .

الرابع: المعنى المصدرى الذي وضع له في الفارسية لفظ «بودن» وليس له في العربية لفظ خاص بل يستعمل له لفظ الوجود ومرادفاته وهذا المعنى يتصور عند اعتبار العقل تلبس الذات بالوجود اذا لم ينظر اليه نظراً استقلالياً وبعبارة اخرى اذا يرى الوجود نعتاً للذات مرآةً للنظر فيها لا مفهوماً مستقلاً (1)

ص: 9

1- توضيح المراد تأليف السيد هاشم الحسيني الطهراني -انتشارات المفيد- الطبعة الثالثة (وهو شرح لكتاب كشف المراد للعلامه الحلي قدس سره)صفحه 8

اقول : الاصطلاحات الثلاثة الاخيرة مستعملة في اللغة و العرف واما الاول فهو مجرد اصطلاح مبني على الا دعاء وبعبارة اخرى نقول : ان صاحب الاصطلاح يدعي ان حقيقة الاشياء التي هي الحيثية المقابلة للعدم ان اسمها هو الوجود لكن من المعلوم ان هذا الاسم لا ربط له بكلمة الوجود التي هي في مصطلح العرف واللغة يعني: ان الاحكام المترتبة على تلك الكلمة لا تترتب على هذا الاصطلاح الجديد.

فاذا قلنا ان الوجود « بالمصطلح اللغوي » مشترك وكلي ومنتزع من حقائق متعددة لا- يعني ذلك ان هذه الحقيقة النورية « حسب الاصطلاح الاول » هي واحدة ومشاركة بين كل الحقائق.

و الحاصل : ان كلمة الوجود تعني مفهوماً عاماً مشتركاً بين كل الحقائق الخارجية و اما انها عين الذات الالهية فهذا ما لا يرتبط بالكلمة ابداً لا لغةً ولا عرفاً ولا عقلاً وسيأتي تحقيق المصنف (رحمة الله) من ان الذات الالهية المقدسة مباينة لغيرها من الموجودات وان حقيقة الوجود ليست مشاركة فهو بذلك يقرر ما اوضحناه لك من ان الذات الالهية لا تساوي الوجود بل الوجود مفهوم عام يصدق على كثيرين.

ص: 10

في رد كونه جل وعلا لا يصدر منه الا الوجود

2) واما ان الوجود لا يصدر منه الا الوجود فهذا الادعاء اصله من اعتقاد السنخية بين العلة و المعلول فاذا قلنا ان الله سبحانه عزوجل يساوي الوجود و لا يصدر منه الا الوجود فقد حافظنا بذلك على التناسب و التسانخ بين العلة و المعلول.

اقول : وقد ابطل المصنف (رحمة الله) القول با لسنخية بين الذات الالهية « و التي هي علة الموجودات » و بين المخلوقات « وهي المعلولات » مضافاً الى ان اللازم من ذلك ان يكون كل ما في هذا العالم موجوداً في ذاته عزوجل عن ذلك علواً كبيراً فجسمانية هذا العالم و ائتلاف بعضه ببعض كما في اشتمال جسم الانسان على الروح و تخالف بعضه مع البعض الاخر كما في الذكورة و الانوثة و ماديته و تلونه بالوان مختلفه و ما الى ذلك من اختلافات و تنوعات يلزم ان يكون كل ذلك في ذاته عزوجل حتى نحافظ على السنخية بينه جل وعلا و بينها فيلزم ان يكون جل وعلا جسماً مادياً مشتملاً على روح و روحه غير بدنه و الى اخره بل و يلزم ان يكون محدوداً لانها محدودة.

فان قلت : نعم كل ذلك موجود في ذاته جل وعلا الا أنه من نوع عالم الالوهية و بنحو أتم وأرقى .

قلت : اولاً: ما الدليل على ذلك؟ وهل هذا الأرجم بالغيب؟ وثانياً: كيف يكون

المجرد على تجرده « بمعنى انه غير محدود و فوق المادة » عين الوجود المادي

وهو محدود؟ وهل هذا الا الجمع بين النقيضين والحاصل: اما ان نحافظ

على تجرد المجرد و عدم محدوديته فهو جل وعلا اذاً غير الماديات فلا سنجية

اذاً بينها وبينه جل وعلا واما ان نقول انه تعالى عينها ونحافظ على هذه

القاعدة و هو خلاف البرهان العقلي القاطع من كونه جل وعلا لاحدله.

في رد كونه جل وعلا كل الوجود

(3) واما كونه جل وعلا- كل الوجود و صرف الوجود فقد مرّ بعض الكلام في ذلك و نزيد توضيحاً على ما مرّ و نقول: ما معنى الوجود حتى

يكون الله جل وعلا كل الوجود؟ هل المقصود مفهوم الوجود؟ ام حقيقته وكنهه؟ و اذا كان المقصود الكنه والحقيقة فما هي حقيقة؟

وهل هي واحدة ام متعددة؟ فاذا كان المقصود: الاول « يعني المفهوم » فيستلزم انه « جل وعلا » صرف مفهوم وهو معلوم البطلان.

و اذا كان المقصود هو الثاني يعني « الكنه والحقيقة » فلم تنكشف حقيقة للفلاسفة بل اعترفوا بالعجز عن درك كنهه وحقيقته وحينئذٍ فما دام انها غير منكشفة فلا يمكن الحكم عليها نفيًا ولا اثباتًا. نعم بعد انكشافها يمكن الحكم عليها وبذلك يظهر بطلان القول بانها واحدة استناداً الى ان مفهوم الوجود واحد.

هذا ومضافاً الى وضوح بطلانه، اي ربط بين مفهوم الوجود وحقيقته؟ وهل يصح ان يحكم بعد وحدة مفهوم الجسمية على ان حقيقة الماء والتراب « لانهما مشتركان بهذا المفهوم الواحد » شئ واحد؟ واذا كانت حقيقة الوجود واحدة فمعناه ان حقيقة الانسان والشجر والبقر والمَلَك والخالق « استغفرالله » واحدة فلا فرق بين النبي والكافر والخالق والمخلوق والشيطان والانسان و..... بل كلهم شئ واحد وهو مما تضحك منه الثكلي.

وكيف صح لهم الحكم على الوجود بعد اعترافهم بانه مجهول الحقيقة؟ والحاصل بعد القول بكون حقيقة الوجود واحدةً ان مقالة كونه جل وعلا كل الوجود

معناها : انه تعالى كل هذا الشئ المجهول الذي لا وجود لغيره ولا تعدد فيه.

وهل هذا الأّ تفسير بالمجهول؟ وهل هذا كلام له معنى؟ مضافاً الى ذلك ان القول بان حقيقة الوجود واحدة « مع بطلانه كما تقدم » يتوقف على القول باصالة الوجود وسيوافيك من المصنّف(رحمة الله) بطلانها(1). مضافاً الى بداهة غيريّة زيد لعمره والخالق للمخلوق فكيف يكون وجودها حقيقةً واحدةً.

في رد ان بسيط الحقيقة تمام الأشياء

إشارة

4) هذا ويعبر عن كونه « جل وعلا » كل الوجود بتعبير آخر وهو:

« بسيط الحقيقة كل الأشياء وتمام الأشياء » ومرادهم من ذلك حسب تفسير

صاحب التعليقة « انه جل وعلا له كمالات الأشياء على وجه اتم مما هو موجود في

الأشياء، ولا يجوز حمل شئ من الأشياء ولا مجموعها عليه تعالى ولا بالعكس، اما ماهيات الأشياء فواضح لعدم تطرّق الماهية والمعاني الماهويّة الى ذاته سبحانه واما وجوداتها الخاصة فلو وقع حمل بينها وبين الواجب لاستلزم اتحاد الواجب بجهاتها العدمية ايضاً فالحمل في ذلك ليس ما يتعارف في المحاورات بل هو من قبيل

ص: 14

حمل الحقيقة والريفة «(1) اقول : والمراد من الجهات العدمية يفسره لنا العلامة الطباطبائي وهو: ان كل هوية صحّ ان يسلب عنها شئى بالنظر الى حد وجودها فهي متحصلة من ايجاب وسلب كالانسان مثلاً هو انسان وليس بفرس في حاق وجوده وكل ما كان كذلك فهو مركب من ايجاب هو ثبوت نفسه له وسلب هو نفي غيره عنه ضرورة مغايرة الحثيتين (ومعنى دخول النفي في هوية وجودية «والوجود مناقض للعدم» نقص وجودي في وجود مقيس الى وجود آخر ويتحقق بذلك مراتب التشكيك في حقيقة الوجود وخصوصياتها) وتنعكس النتيجة بعكس النقيض الى ان كل ذات بسيطة الحقيقة فانها لا يسلب عنها كمال وجودي(2) ثم ان صاحب التعليقة يفسر لنا حمل الحقيقة والريفة فيقول « انه حمل بعض مراتب الوجود المشكك بالتشكيك الخاصي وليس شئى من مراتب الوجود عين اخرى بل

ص: 15

-
- 1- تعليقة على نهاية الحكمة صفحه 424 تأليف محمد تقي مصباح- الطبعة الاوليمطبعة سلمان الفارسي الناشر- مؤسسة في طريق الحق
 - 2- نهاية الحكمة صفحه 276 تأليف العلامة الطباطبائي -مؤسسة النشر الاسلامي -قم

المرتبة العالية مقومة للمرتبة الدانية والدانية متقومة بها والعالية واجدة لكمال الدانية والدانية عين الربط بها لا استقلال لها دونها» (1)

اقول : ولا تخفى مغالطاته وهي كالتالي:

في بيان مغالطات الاستدلال

المغالطة الاولى : انه لا تركب بين الامر الوجودي والامر العدمي ولو توسعنا

في الاصطلاح فهو امر اعتباري اذاً وليس امراً حقيقياً.

المغالطة الثانية : لا معنى لدخول النفي في هوية وجودية بل ولا يمكن ذلك

وقد اعترف المستدل بذلك مستدلاً له بقوله « والوجود مناقض للعدم » لكنه اتى

له بتفسير وهو : ان المراد من دخول العدم هو كونه نقصاً وجودياً في وجود مقيس الى وجود آخر.

اقول : ولا يخفى ان النقص ايضاً عدم فالحاصل ان معنى دخول النفي هو دخول النقص فالنتيجة ان هوية الانسان مثلاً مركبة من ثبوت نفسه

لهومن هذا النقص الوجودي المنتزع من ملاحظة الشيء بالقياس الى غيره وكما لا يخفى انه عدمي فالنقص هو عدم في نفسه وكذلك الامر

الانتزاعي ايضاً عدمي واعتباري

ص: 16

والحاصل ان ما جاء به من تفسير لهذا العدم لا يتكفل حل مشكلة استحالة اجتماع النقيضين « الوجود والعدم ».

المغالطة الثالثة : انا لو سلمنا حصول التركيب بين الامر الوجودي والامر العدمي فهو اذاً حاصل حتى بالنسبة الى الذات الالهية المقدسة وذلك فانه جل وعلا غير مخلوقاته فهو محدود بهذه الجهات العدمية فان قلت : لاسبيل للعدم الى ذاته(1)قلنا: نعم لاسبيل للعدم الى ذاته جل وعلا لكن لا ربط له بالمقام فنحن ننفي عن ذاته غيرها كالجسمية والانسانية والشجرية ووو فكما قلت ان الانسان غير الفرس والفرس غير الشجر وقلنا ان هويّة هذه الاشياء قد تركبت من امر وجودي وهو ثبوت نفسه له، وامر عدمي وهو نفي غيره عنه فالذات الالهية المقدسة ايضاً كذلك فهي ليست بجسم ولا روح ولا عقل ولا مادة ولا انسان ولا شجر ولا ملك ولا ولا فقد تركبت ذاته من امر وجودي وآخر عدمي وهذا التركيب لا ضمير فيه بالنسبة للذات المقدسة الالهية لانه اعتباري واصطلاحي لاحقيقة وراءه اولاً.

ص: 17

وثانياً: ان التركب المستحيل في ذاته هو ما كان في الذات لا ما كان خارجاً من الذات وهنا التركب قد جاء من ملاحظة امر خارج عن الذات.

والحاصل: عدم صحة النتيجة المأخوذة من هذا الاستدلال وهو ما قال « وتنعكس النتيجة بعكس النقيض الى ان كل ذات بسيطة الحقيقية فانها لا يسلب عنها كمال وجودي » وعدم صحتها لاجل عدم وجود مصداق لها فان المراد من الذات البسيطة هي الذات التي لا يتطرقها العدم وقد عرفت ان اللازم على هذا التفسير الجديد للتركب تطرق العدم الى كل شئ .

المغالطة الرابعة: ان اللازم من هذا الاستدلال هو ان كل ذات وهوية غير متحصلة من ايجاب وسلب فلا يسلب عنها شئ بالنظر الى حد وجودها. لا انه لا يسلب عنها كمال وجودي(1) ففرق بين الامرين ونتيجة الاستدلال ثبوت كل الاشياء

ص: 18

1- ان المستدل قد استدل بعكس النقيض الموافق وهو عبارة عن «تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف» فالموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض الموافق الى موجبة كلية مثل: كل كاتب انسان الى كل لانسان لا كاتب.(راجع المنطق للمظفر ص 178 الناشر دار التعارف 1980م) وهنا الاصل هو: ان كل هوية صح ان يسلب عنها شئ بالنظر الى حد وجودها فهي متحصلة من ايجاب وسلب. وعكسه هو: ان كل ذات وهوية غير متحصلة من ايجاب وسلب فلا يسلب عنها شئ بالنظر الى حد وجودها. لا ما قال المستدل ان كل ذات وهوية غير متحصلة من ايجاب وسلب فلا يسلب عنها كمال وجودي. وبذلك تظهر المغالطة.

له لا ثبوت كل الكمالات له ولازم ذلك اتحاد الذات الالهية المقدسة « تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً » مع باقي الوجودات لانه لا يسلب عنه شئى فلا يسلب عنها الانسان والمَلَك والشجر والشيطان والمادة والجسمية و و..... وقد اعترف بهذا

اللازم نفس المستدل(1) لكنه فرَّ من هذا المأزق بكون الحمل ليس من نوع الحمل المتعارف بل هو نوع اخر جديد باسم حمل الحقيقة والرقية.

اقول: ملاك الحمل هو الاتحاد في المفهوم او في الوجود والاول يسمى بالحمل الاولى او حمل هو هو مثل الانسان حيوان ناطق والثاني مثل حمل الناطقية على الانسان الذي يسمى بالحمل الشايع فحيث ان الانسان والناطق يلتقيان في الخارج في مصداق واحد صح الحمل بينهما والحاصل انه لولا الاتحاد بين شيئين لا يمكن الحمل هذه هي حقيقة الحمل.

ص: 19

واختراع قسم جديد للحمل اصطلاحاً واعتباراً لا يُعَيَّر من الواقع شيئاً فالواقع لا يتبدل اذا ما غَيَّرنا الاصطلاح فما جاء به من استدلال « على فرض صحته » نتيجته ان الحقيقة البسيطة لا يسلب عنها اي شئٍ فهي اذاً متحدة بكل الاشياء وهي اذاً تمام الاشياء.

فاذا قلت اتحادها هنا ليس من نوع الاتحاد المتعارف فهذا نقض اولاً للنتيجة الحاصلة من الاستدلال لان الاستدلال ان كان صحيحاً فلا يجوز نقض نتيجته وثانياً ما الدليل على وجود حمل لا يستبطن الاتحاد بين شئين باسم حمل الحقيقة والرقيقة والذي قد تقدم تفسيره عنهم؟ فبمجرد الادعاء ومجرد اختراع اصطلاح لا تنحل المشكلة الفلسفية والحاصل اما ان يكون حمل بين الذات الالهية وسائر الاشياء كما هو مقتضى الاستدلال المذكور فيلزم كونه جل وعلا كل الاشياء وهو امر مضحك وقد تقدم بطلانه واما ان لا يكون حمل في البين فحينئذٍ بطلت نتيجة استدلالهم .

ص: 20

هذا وما في الاستدلال من التعرض لمراتب الوجود وانه مشكك وان المراتب الدانية عين الربط للمراتب العالية سيأتي الكلام عنها وابطالها(1) فانتظر.

في رد كونه جل وعلا صرف الوجود

اشارة

(5) واما كونه « جل وعلا » صرف الوجود فنحيل الكلام فيه الى الاستاذ مصباح اليزدي حول ما استدل في اثبات الذات المقدسة الالهية « من ان حقيقة الوجود الصرفة واحدة لا تتشنى فان كانت واجبة فهو المطلوب وان فرضت ممكنة لزم كونها متعلّقة بالغير فيلزم ان يكون وراء هذه الحقيقة الصرفة حقيقة اخرى تتعلق هذه الحقيقة بها مع ان الصرف لا يتشنى ».

فقال في جواب المستدل « ان ما ثبت بالابحاث الفلسفية هو اصالة الوجود وكونه ذامراتب واما انّ هناك حقيقة صرفاً لا يخالطها ماهية وليس لها حد عدمي وانها غير قابلة للتكثّر فليست بينة ولا مبيّنة في البرهان وربما يقال في تبين ذلك انّ الوجوداً ان يكون صرفاً خالصاً من شوب عدم وماهية فهو المطلوب واما ان يفرض مختلطاً بالعدم محدوداً بحدود تنتزع عنها الماهية فيلزم اختلاط الوجود بغير الوجود في حاق الاعيان و هو باطل على القول بأصالة الوجود.

ص: 21

1- ص 25

ويلاحظ عليه: أنّ صرافة حقيقة الوجود بمعنى عدم شوبها في الواقع بالعدم لا ينفى كثرة المراتب فان كل مرتبة منه وان كانت في غاية الضعف ليس في متن الواقع الوجوداً وانما ينتزع الذهن منها مفاهيم عدمية ولا يعني ذلك تحقق العدم في حاق الاعيان واختلاطه بحقيقة الوجود وقد عرفت تصريح الاستاذ « قدس سره الشريف » في الفصل الثاني من المرحلة الاولى بان تكثر الوجود امر بديهي وقد اخذه مقدمة أولى لاثبات التشكيك في حقيقة الوجود واما الصرافة بمعنى اللاتناهي المطلق وعدم المحدودية بحدود ما هوية وكونه بحيث لا ينتزع الذهن مفاهيم عدمية وماهوية عنه فهو يختص بوجود الواجب جل وعلا وهو الذي يُطلب بهذا البرهان

والحاصل ان التقرير الخلفي لا يتم الاعلى قول الصوفيّة ويؤول الى المصادرة بالمطلوب انتهى كلامه (1) وحاصله امور:

الامر الاول: ان للصرافة معاني ثلاثة: الاول: الحقيقة التي لا يخالطها ماهية وليس لها حد عدمي وانها غير قابلة للتكرار والتكثّر.

الثاني: الشيء الذي لا يشوبه في متن الواقع العدم.

ص: 22

الثالث: اللاتناهي المطلق وعدم المحدودية بالحدود الماهويّة بحيث ينتزع الذهن عنه مفاهيم عدميّة وماهويّة.

الامر الثاني: انه لا دليل ولا برهان على كون حقيقة الوجود صرفة لا يخالطها ماهية وغير قابلة للتكرار والتكثّر.

الامر الثالث: اننا لو قلنا بكون حقيقة الوجود صرفةً واحدةً لا تتشنى فلا شك في كون لازم ذلك هو قول الصوفية من كون الوجود والموجود حقيقة شخصيّة واحدة وهوامرٌ باطل. الامر الرابع: ان الاستدلال في اثبات وجوده جل وعلا المعتمد على برهان الخلف ليس بصحيح الاّ اذا قلنا بقول الصوفية من وحدة الوجود والموجود وهو استدلال باطل لانه دوريّ يعني : ان الدليل عين المدعى فالدليل هو ان هنالك حقيقة صرفة واحدة لا تتشنى والمدعى هو ذلك ايضاً.

الامر الخامس: ان المعنى الثاني من الصرافة لا- يتنافى مع كون الوجود ذا مراتب متعددة وذلك لان كل مرتبة منه وان كانت في غاية الضعف ليست في متن الواقع الاّ

وجوداً وانتزاع الذهن منه مفاهيم عدمية لا يعني ذلك تحقق العدم في حاق الاعيان واختلاطه بحقيقة الوجود.

الامر السادس: انه بعد القول باصالة الوجود وبداهة تكثر الوجود لا بد من القول بان حقيقة الوجود مشككة ومعناه ان للوجود مصاديق متفاوتة بالمرتبة في صدق الوجود عليها وتفاوتها من جهة الشدة والضعف.

الامر السابع: ان المعنى الثالث من الصرافة مختص بالذات الالهية المقدسة.

كلام ابن سينا حول استحالة التعرف على كنه الاشياء

اقول: اولاً: قد تقدم ان الوجود مفهوم كلي اعتباري وعليه فلا اثر لهذه المعاني المتعددة للصرافة فسواء اخذنا المعنى الاول او الثاني او الثالث فلا يتفاوت الحال في ذلك. ثانياً: قد (1) تقدم انه مالم نشخص حقيقة الوجود لا يمكن الحكم عليها وهم قد اعترفوا بمجهوليتها فلا يمكنهم اذا الحكم عليها بواحدة من هذه المعاني الثلاثة.

ص: 24

1- يقول ابن سينا « ان الوقوف على حقائق الاشياء ليس في قدرة البشر ونحن لا نعرف من الاشياء الا الخواص واللوازم ولا نعرف الفصول المقومة لكل واحد منها الداخلة على حقيقته الخ» الاسفار لملاصدراج اص 391 انتشارات مكتبة المصطفوي.

ثالثاً: ان المعنى الثاني يصدق على الاول والثالث فهو يصدق على الشيء الذي لاتخالطه الماهية وليس له حد عدمي ولا تكثر ولا تكرر فيه كما يصدق على غير المحدود و اللامتناهي لكن المعنى الثالث في نفسه بعيد عن معنى الصرافة فصرف الشيء لاربط له بعدم المحدودية او اللامتناهي فينحصر معناها بين الاول والثاني وقلنا ان الثاني صادق على الاول واما الاول فبالتحليل يرجع الى الثاني ايضاً لان الماهية « بناءً على اصالة الوجود » امر اعتباري فهي عدمية وقد عرفت ان الامر الوجودي لا يختلط بالعدمي ابدأ لاستحالة اجتماع النقيضين فاذا كل وجود لا- يمكن ان تخالطه الماهية «بناءً على اعتباريتها وان الاصالة للوجود». كما ان الوجود « بناءً على وحدة حقيقته » يناقض العدم فليس في ذاته حد عدمي لاستحالة تركيب الوجود من نفسه ونقيضه كما وانه بناءً على وحدة حقيقة الوجود لا تكثر ولا تكرر فيه والحاصل هو لزوم قول الصوفيه.

فان قلت ان للوجود مراتب متفاوتة قلت: ما الدليل على ذلك بعد البناء على اصالة الوجود وان حقيقة واحدة؟

ص: 25

فان قلت: الدليل هو بدهاة تكثر الوجود قلت: ان هذا التكثر باي شيء حاصل؟ فان حصل بنفس الوجود فالوجود امرٌ واحد فكيف يمكن حصول التفاوت بما لا تفاوت فيه؟ وان حصل بشيء خارج عن الوجود فالجواب انه لاشيء خارج عن الوجود وكل ما هو خارج عنه فهو عدم ولا يمكن عقلاً تأثير العدم في الوجود والآن لآل الى اجتماع النقيضين.

فان قلت: ان تفاوته لاجل كون الوجود ذا مراتب في نفسه.

قلت: هذا دور لأننا نريد الدليل على كون الوجود ذا مراتب فاصبح الدليل عين المدعى.

رابعاً: ان بدهاة تكثر الوجود لا توجب القول بكونه ذا مراتب فان التكثر لا يكون الا بالتغاير الوجودي بين الاشياء ولا يمكن ان يكون التكثر بالامور العدمية وقد اعترف بذلك المستدل و عليه فلا يكون الوجود حقيقة واحدةً وبذلك يظهر عدم امكان الجمع بين القول بوحدة الوجود حقيقةً والقول بتكثر الوجود فانه جمع بين النقيضين.

ص: 26

والحاصل: اما ان نقول بوحدة الوجود الحقيقية ولا بد من التسليم لقول الصوفية من كون الوجود والموجود حقيقة شخصية واحدة ولا تعدد فيها واما ان نقول بتكثُر الوجود وحينئذٍ لا بد من التسليم بان حقيقة الوجود ليست واحدة والاّ لما حصل التكثُر فان التكثُر لا يكون بالعدميات كما اعترف به الخصم. وبذلك يظهر بطلان القول بان للوجود مراتب متعددة وانه مقول عليها بالتشكيك وسيوافيك مزيدان ايضاً فانظر.

نظرية الفيض الالهي

(6) واما نظرية الفيض الالهي: فهي عبارة عن ان هذا الوجود كالسيل من الماء من الازل والى الابد دائماً في حالة سيلان بلا انقطاع والموجودات كالأوعيه كل وعاء منها يأخذ من سيل الوجود بمقدار ظرفية وعائه لا ازيد فهذه النظرية دالة على ان كل ما في الوجود فهو ذاتي للشيء فالله جل وعلا حسب هذه النظرية يعطي الوجود فقط واما كونه بهذه الصفات والخصائص فهو امر لازم لذلك الشيء بعد جعله جعلاً بسيطاً وليست تلك اللوازم والصفات مجعولة من الله جل وعلا والحاصل من هذه النظرية هي الجبرية ، فلم صار هذا الشيء انساناً وذاك شجراً

ص: 27

ولمَّ حصل هذا الشيء في هذا الزمان دون ما قبل وما بعد ولمَّ صارت النار حارةً كل ذلك امر ذاتيَّ حسب هذه النظرية وكيف كان فهذه النظرية قائمة على القول باصالة الوجود والسنخية بين العلة والمعلول وقد عرفت بطلان السنخية وسيوافيك القول في بطلان القول باصالة الوجود (1) مع ان ماتقدم كافٍ في بطلان هذه النظرية.

هل ان العالم مظهر وجوده عز وجل

(7) هل ان العالم مظهر وجود الله جل وعلا؟

(8) وهل ان الله جل وعلا تجلّى بهذا الوجود فصار سماءً وارضاً وانساناً وملكاً.....؟

هل ان العالم ظل الله جل وعلا

اشارة

(9) وهل ان العالم ظل الله جل وعلا عن ذلك؟ والجواب عن هذه الاسئلة كالتالي: اما التعبير بان العالم مظهر وجوده تعالى فاما ان يكون على سبيل الحقيقة واما ان يكون على سبيل المجاز فان كان على سبيل المجاز بمعنى ان المعلول يدل على العلة فلا اشكال فيه فان الدخان علامة على وجود النار ومظهرٌ لوجودها وان الاثر علامة على وجود المؤثر وهكذا فانه تعبير سائغ عرفاً ولغةً.

ص: 28

واما لو كان هذا التعبير على سبيل الحقيقة (بمعنى ان الله سبحانه عزوجل ظهر بشكل انسان وسماء وارض وملك و و..... او ان العالم بالنسبة لله جل وعلا كالظل بالنسبة للشخص وأن الظل قائم بذى الظل وتابع له والوجود حقيقة لذى الظل فقط دون ظله فلا بد من النظر في صحة هذين المعنيين وقد وقع التعبير بكل من المعنيين في كلام الفلاسفة فتارة قالوا ان العلة حقيقة والمعلول مجاز وانه لاعلة ولا معلول بل ان الله سبحانه عزوجل لما كان في حالة القبض كان واحداً وحينما يكون في حالة البسط يكون سماءً وارضاً و و او يُعبّر عن ذلك بالفتق والرتق وان حالة الظهور على شكل انسان وشجر وبقر هي الفتق وخلافها هو الرتق وتارة قالوا: بان العالم وجوده وجود تعلّقي و رابطي وقسموا الوجود الى المستقل والرابط فكما ان وجود النسبة بين طرفي القضية لا وجود له الا بطرفيه من الموضوع والمحمول فكذلك وجود المعلول انما هو قائمٌ بالعلة ولا وجود له حقيقة فهو كالظل للشخص.

اقول: اما المعنى الاول وهو انه تعالى تمظهر (1) وتجلّى حقيقةً بهذه المخلوقات فنقول: هل تمظهر بغير وجوده ام بوجوده؟ فان تمظهر بغير وجوده نسأل ونقول هل تمظهر بوجودٍ غير وجوده ام بالعدم؟

والاول « يعني ان تمظهر بوجود غير وجوده » يستلزم وجود موجود غير الله عزوجل وانه جل وعلا- استمد منه وانه محتاج لغيره وبتعبير الفلاسفة يلزم تعدد القدماء وخروج الواجب عن كونه واجباً غنياً عن سواه وكل ذلك باطل.

والثاني « يعني ان تمظهر بالعدم » فجوابه ان العدم ليس شيئاً حتى يتمظهر به مضافاً الى استحالة انقلاب العدم الى الوجود. وعلى كلا الفرضين يكون الله جل وعلا متغيراً ومحالاً للحوادث وهو باطل و سيأتي بيان بطلانه (2) من المصنف.

واما لو انه جل وعلا تمظهر بوجوده لا بوجود غيره ولا بالعدم فمعناه ان كل ما في الوجود فهو وجوده ولازم ذلك ان جميع هذه الموجودات هي الله « جل وعلا »

ص: 30

1- كلمة تَمَظْهَر يراد منها الاظهار يعني ، استغفرالله ان الله جل وعلا اظهر ذاته بهذه المخلوقات فتبدلت ذاته واصبحت سماءاً وارضاً وانساناً وشجراً وملكاً ، والعياذ بالله

2- ص 59

وحينئذٍ لا شيء غير فليس في دار الوجود ديار غيره على حد تعبير صاحب الاسفار(1) وهو معلوم البطلان كما تقدم بيانه. وبذلك يظهر الجواب عن السؤال السابع والثامن.

واما المعنى الثاني وهو ان العالم ظل الله جل وعلا فهو مبني على القول بالوجود الرابط وفسّروه: بالذي يكون وجوده عين التعلق والربط ولا ينتزع منه انه ثابت وموجود بل هو نفس ثبوت شيء لشيء ونفس تعلق شيء بشيء لا ثبوت الموجود نفسه فلا يكون هذا الثبوت ثابتاً لغيره بل الذي يصح ان يقال: ان الثابت لغيره هو ذلك الشيء المضاف اليه الثبوت لا نفس الثبوت.(2)

قالوا: ولو كان ثبوت الشيء الذي هو معنى الوجود الرابط يستدعي ان يقال له انه ثابت لغيره فهذا يحتاج الى ربط بينه وبين الغير الثابت له و نقل الكلام الى هذا

ص: 31

-
- 1- عارف وصوفي چه مي گویند ص 118 طبع بنیاد بعثت ناقلا عن الاسفار لصدر الدين الشيرازي (ملا صدرا) ص 184 المجلد الاول
 - 2- الفلسفة الاسلامیة للعلامة المظفر صفحہ 37 الطبعة الاولى الناشر: مؤسسة دارالكتاب-الجزائري

الربط الآخر وهو ايضاً يستدعي ان يكون ثابتاً للغير فيحتاج الى ربط ثالث وهكذا فيذهب الى غير النهاية(1).

وذكروا ايضاً ان الوعاء الذي يتحقق فيه الوجود الرابط هو الوعاء الذي يتحقق فيه وجود طرفيه(2) وان الوجودات الرابطة لا ماهية لها لان الماهيات هي المقولة في جواب ما هو فهي مستقلة بالمفهومية والوجودات الرابطة لا- مفهوم لها مستقلاً بالمفهومية(3) و ان من الوجودات الرابطة ما يقوم بطرف واحد كوجود المعلول بالقياس الى علته(4) وان نشأة الوجود لا تتضمن الوجوداً واحداً مستقلاً هو الواجب والباقي روابط ونسب و اضافات(5).

والدليل على الوجودات الرابطة بالمعنى المتقدم هو ان هناك قضايا خارجية تنطبق بموضوعاتها و محمولاتها على الخارج كقولنا: زيد قائم والانسان ضاحك

ص: 32

1- المصدر السابق

2- نهاية الحكمة صفحہ 29

3- المصدر السابق صفحہ 30

4- المصدر السابق صفحہ 30

5- المصدر السابق صفحہ 31

مثلاً وايضاً مركبات تقييدية مأخوذة من هذه القضايا كقيام زيد وضحك الانسان نجد فيها بين اطرافها من الأمر الذي نسميه نسبة وربطاً ما لانجده في الموضوع وحده ولا- في المحمول وحده ولا بين الموضوع وغير المحمول ولا بين المحمول وغير الموضوع فهناك امر موجود وراء الموضوع والمحمول وليس منفصل الذات عن الطرفين بحيث يكون ثالثهما ومفارقاً لهما.....(1)» والحاصل انه كما في قضية الانسان ضاحك ثلاثة اشياء وهي الموضوع والمحمول والنسبة القائمة فيهما وهي موجودة بوجود هما لا بوجود مستقل عنهما فكذلك زيد الذي هو معلول للذات الالهية المقدسة فهو لا وجود له مستقل وانما وجوده تعلقه والوجود لله جل وعلا ووجوده مجرد نسبة وازدافه وربطه واذا كان الرابط في القضايا الخارجية يحتاج الى موضوع ومحمول فهو لا يحتاج الى طرفين في ما اذا كان الرابط معلولاً بل يحتاج الى طرف واحدة وهو العلة.

والدليل على ذلك هو وجود النسب والروابط في القضايا الخارجية المشتملة على الموضوع والمحمول واجاب الاستاذ مصباح اليزدي على هذا الدليل بقوله: لكن

ص: 33

يُلاحظ عليه أنّ ثبوت الموضوعات والمحمولات في الخارج لا يكفي دليلاً على ثبوت الرابطة كنوع من الوجود العيني والرابطة في القضايا ان دلت على شيء خارجي فأنّما تدل على اتحاد مصداق الموضوع والمحمول وهو اعم من ثبوت امر رابط بينهما فإنّ اتحاد الجوهر والعرض او اتحاد المادّة والصورة في الخارج مثلاً لا يستلزم وجود رابط بينهما بل يكفي كون احدهما من مراتب وجود الاخر او كون احدهما رابطياً بالنسبة الى الاخر والحاصل أنّه لا يمكن بمثل هذا البيان اثبات الوجود الرابط في الاعيان(1)» وذكر ايضاً ان اللّازم من كون المعلولات روابط ونسب واضافات لا ماهية لها هو: نفي اي مجال للماهية مطلقاً فقال: (فشمول هذا الحكم « يعني انها لا ماهية لها » للوجودات الامكانيّة العينية التي هي روابط بالنسبة الى الواجب جل وعلا مشكل جداً لاستلزامه نفي اي مجال للماهية مطلقاً)(2)

في الجواب على فكرة الوجود التعلقي والربطي

اقول: ويكفي في بطلان فكرة الوجود التعلقي والربطي جواب الاستاذ مصباح اليزدي ونضيف على ما قال :

ص: 34

1- تعليقه على نهاية الحكمة صفحته 58

2- المصدر السابق صفحته 61

اولاً: لو ثبت الوجود الربطي في القضايا الخارجية فاي ارتباط له في كون ثبوت المعلول للعللة ربطياً وتعلقياً.

ثانياً: انه قياس مع الفارق حيث ان الوجود الربطي في القضايا الخارجية انما هو في عالم الاعتبار وثبوت المعلول للعللة تابع لعالم التكوين والواقع وفرق بين العالمين فعالماً الواقع تابع لقوانين العقل وعالم الاعتبار تابع لجعل المعبر وهو اوسع من عالم التكوين والواقع .

ثالثاً: ان الرابط في القضايا الخارجية قائم بطرفين هما الموضوع والمحمول فكيف قام هنا المعلول بطرف واحد وهو العلة؟ وما الدليل؟
ليس ذلك مجرد ادعاء بلا برهان؟

رابعاً: ان الوجود الرابط لا استقلال له بالمفهومية ولا ماهية له في حين ان وجود الممكنات واستقلالها بالمفهومية من اوضح البديهيات .
خامساً: ان الوجود الربطي مبنٍ على السنخية بين العلة والمعلول وان وجود المعلول انما هو قطعة من وجود العلة وقد عرفت بطلان السنخية بين الذات الالهية

المقدسة ومعلولاتها. وبذلك يظهر بطلان القول بكون العالم ظل الله جل وعلا. وبه يُعلم الجواب عن السؤال التاسع.

هل انه عزوجل خلق الاشياء من كتم العدم

اشارة

10) هل ان الله سبحانه عزوجل خلق الاشياء من كتم العدم؟

11) وهل ان الاشياء بوجودها تمنع وجوده تعالى « الموجود في كل مكان » لتحل مكانه جل وعلا؟

12) وانه لو تعددت حقيقة الوجود فهل من حدود بين الخالق والمخلوق؟

في الجواب عن ممانعة الاشياء لوجوده جل وعلا

والجواب: اولاً: انه على القول بنظرية الفيض والاضافة الاشراقية فهذا العالم قطعة من ذاته « جل وعلا » لكن قد تقدم بطلان كون نسبة العالم اليه جل وعلا بالاشراق والفيض وبطلان كونه جل وعلا مساوياً للوجود ولا يصدر منه الا الوجود وقد تقدم بدهة تكثر الموجودات مضافاً الى قيام الدليل القطعي على انه جل وعلا غير الاشياء وليس كمثل شئ كما سيأتي بيانه فالنتيجة الحاصلة من ذلك انه خلق الاشياء بعد أن لم تكن وبعبارة اخرى من كتم العدم فانه لا معنى لان يخلق ذاته ولا يمكن عقلاً ان يخلق غيره من ذاته لاستحالة التبدل والتغير عليه وقد تقدم آنفاً استحالة تمظهره حقيقةً بالاشياء او كون الاشياء ظلاً له والحاصل انه جل وعلا

ص: 36

يخلق غيره بعد ما كان محدوداً وهو القادر على كل شيء كما سيأتي في برهان القاهرة فإيجاد الخلق انما يكون مستنداً إليه جل وعلا لا بمعنى انه بدّل ذاته الى هذه الموجودات او انه استفاد من مادة في خلقها بل اوجدها بعدما كانت معدومةً هذا والانسان قد أعطي من القدرة على ان يخلق الصور في ذهنه من العدم فهو قادر على خلق مئات بل آلاف الصور من دون ان يُشاهدها او يسمع بها بل يوجد من تلقاء نفسه بما اعطاه الله جل وعلا من القدرة على ذلك فهل يجوز له ذلك ولا يستطيع خالقه ان يفعل ذلك؟ وبذلك نطق اخبار اهل البيت العصمة والطهارة فعن الصادق (ع) «لا يكون الشيء لامن شيء الا الله ولا ينقل الشيء من جوهرية الى جوهر اخر الا الله ولا ينقل الشيء من الوجود الى العدم الا الله» (1) وعن علي امير المؤمنين (ع) في خطبته «الحمد لله الواحد الاحد الصمد المتفرد الذي لامن شيء كان ولا من شيء خلق ما كان، قدرة بانَ بها من الاشياء وبانت الاشياء منه

ص: 37

1- التوحيد للصدوق ص 68 من منشورات جماعة المدرسين في قم المقدسة

الى - وكل صانع شيء فمن شيء صنع والله لا من شيء صنع ما خلق» (1) وغيرهما.

ثانياً: واما الجواب عن السؤال الثاني وانه هل زحزح الله جل وعلا عن وجوده لتحل مكانه المخلوقات او بعبارة اخرى هل ان وجود الاشياء يمانع وجود الله جل وعلا؟ فقد قام البرهان العقلي القطعي وسيأتي انشاء الله على انه جل وعلا ليس كمثله شيء ولا ضد له ولا حد له فكون المخلوقات تُزحزح من وجوده يعني انها ضده والصدان لا يجتمعان واذا حصل احدهما يستحيل حصول الاخر في حين قد عرفت انه جل وعلا لا ضد له لان الضد هو الممانع في الوجود والله جل وعلا لا ممانع له في وجوده حتى يكون ضداً له جل وعلا.

توضيح ذلك: ان الله جل وعلا بعد قيام البرهان على انه واحد لا احد له فلا يتشئ ولا يمكن فيه التعدد اذ يستحيل ان يكون له مثيلاً وممانعاً له في وجوده جل وعلا فالاضداد في عالم المخلوقات والآثار لا ربط لها بعالم الخالقية فلا يمكن قياس عالم الآثار على عالم المؤثر فقد قام البرهان على ان الاثر غير المؤثر وان الحاد غير المحدود

ص: 38

1- اصول الكافي ج 1 ص 104 من منشورات المكتبة الاسلامية 1388 هـ.

فالمؤثر الحقيقي لا أحد له ولا مقهورية في ذاته وبعد عدم وجود مقهورية في ذاته فهو غير الاثر الذي هو مقهور ومغلوب على امره ومحدود في ذاته ووجوده فالآثار فيما بينها يحصل التضاد اما بالنسبة الى مؤثرها لاتضاد بينها وبينه فهو خالقها جميعاً وكلها تحت سلطانه.

ثالثاً: واما جواب سؤال انه لو تعددت حقيقة الوجود فهل هنالك حدود بين الخالق والمخلوق؟ فهو: انه قد ثبت بالبرهان العقلي القطعي انه جل وعلا ليس كمثله شيء ولا نظير ولا شبيه ولا ضد له فهو شيء لا كالأشياء وكما قال سيد الموحدين وامير المؤمنين عليه افضل الصلاة والسلام: « مع كل شيء لابمقارنة وغير كل شيء لابمزايلة » فلا يحويه مكان ولا يخلو منه مكان وانه لا أحد له ولا يوجد مانع عقلي من وجود غيره محدود غير خارج عن سلطانه لانه ليس ضداً له وممانعاً لوجوده او من سنخ وجوده فلاسنخية بين وجوده القاهر المؤثر ووجود غيره الذي هو اثر ومغلوب ومقهور. والحاصل انه

جل وعلا لاحد له وان المخلوقات محدودة وهو غيرها فانه ليس من سنخ الآثار فما هو المستحيل في البين؟(1)

في انه عزوجل فاعل بالارادة والاختيار

كلام الشيخ الانصاري في بدهاة حدوث العالم

13)هل ان ارادة الله جل وعلا ذاتية وعليه فلا يتخلف المراد عن الارادة؟ ام ان ارادته صفة من صفات الافعال لا من صفات الذات وانه فاعل بالاختيار كما صرح بذلك المصنف(رحمة الله)؟ اقول: هذه احدى نقاط الخلاف بين الفلاسفة والآخرين حيث ان الفلاسفة تبوّوا ان ارادته تعالى عين ذاته وعليه فلا ينفك المراد عن الارادة وحاصله قدم العالم(2) لقدم

الذات المقدسة الالهية.

ص: 40

1- ما ذكرناه من الاسئلة المتقدمة واجوبتها قد اقتبسناه من كتابنا- الرؤية الفلسفية نقد وتحليل - وقد فصلنا هناك فيه الكلام.
2- هذا وشبهه كون العالم قديماً واضحة البطلان كما عبر عنها الشيخ الاعظم الانصاري قدس سره بانها شبهة في مقابل البديهة حيث قال مستطرداً في بحث القطع: « وكلما حصل القطع من دليل نقلي مثل القطع الحاصل من اجماع الشرايع على حدوث العالم زماناً فلا يجوز ان يحصل القطع على خلافه من دليل عقلي مثل استحالة تخلف الاثر عن المؤثر ولو حصل منه صورة برهان كانت شبهة في مقابلة البديهة » « فرائد الاصول طبعة مكتبة المصطفوي 1374 هـ - » وتوضيح مراده الشريف انه مع حصول القطع واليقين من طريق الشرايع الالهية الثابت بالدليل العقلي القطعي في امر كحدوث العالم زماناً وهو المسبوقية بالعدم (وهنالك الحدوث الذاتي وهو المسبوقية بالغير اعم من الوجود والعدم كوجود النور بعد عدمه وبالعكس، والحدوث الاضافي وهو ان يكون حدوث شيء متأخراً بالنسبة الى حدوث الاخر كالابن والاب) فلا يمكن ان يحصل القطع على خلافه من العقل وذلك للقطع واليقين بقيام الدليل والبرهان بمطابقة الشرايع الالهية للواقع وعدم مناقضتها للعقل وعليه فلا يَحتمل وجود حكم عقلي على خلاف ما جاءت به الشرايع الالهية الحق وهذا مراده قدس سره من قوله لايجوز، وما يذكر من دليل انما هو في الواقع مغالطة وصورة برهان وليس برهاناً مثل العالم اثر القديم واثر القديم قديم، فهذا برهان صورة مغالطة حقيقةً فان كبراه كاذبة فهو شبهة في مقابل البدهاة ولا يخفى ان الشبهة في قبال البديهة لا قيمة لها ولا تستحق الجواب هذا والروايات في حدوث العالم متواترة منها ما عن ابي اسحاق الليثي قال قال لي ابو جعفر(ع) ان الله تبارك وتعالى لم يزل عالماً قديماً خلق الاشياء لا من شيء ومن زعم ان الله عزوجل خلق الاشياء من شيء فقد كفر لانه لو كان ذلك الشيء الذي خلق منه الاشياء قديماً معه في ازليته وهويته كان ذلك ازلياً بل خلق الله عزوجل الاشياء كلها لا من شيء... » (العلل ص 607 مكتبة الداوري 1385) ومنها عن الرضا(ع) « اما الواحد فلم يزل واحداً كائناً لاشيء معه بلا حدود ولا اعراض ولا يزال كذلك ثم خلق خلقاً مبتدعاً مختلفاً باعراض وحدود مختلفة » (العيون ج 1 ص 169 والتوحيد ص 430)

هذا وفسّر المتأخرون منهم الارادة بالحب فارادته يعني حبه للشيء؟

ص: 41

ويلاحظ عليه:

ان الله جل وعلا يريد مضافاً لكونه مختاراً فليست ارادته منفكة عن اختياره فلا يمتنع ان تكون الارادة عين الذات وقديمة لكن متعلقها «يعنيالمراد» يحصل في وقت خاص فكون الارادة عين الذات لاينافي تعلقها بمراد منك زمناً عن الارادة فالذات الالهية حسب ما تقدم من الدليل العقلي القاطع قاهرة لا مقهورية ولا مغلوبية فيها.

واما اعتبار ان المراد لا ينفك عن الارادة زماناً ووجوداً فمعناه حذف الاختيار عن الذات المقدسة وهو باطل عقلاً وهل يصح ان يكون لنا اختيار «ونحن لا نملك من امرنا شيئاً الا ما ملّكنا الله اياه» وربنا لا يملك قدرة الاختيار.

كلام السيد المروج حول فاعليته تعالى

والحاصل فسواء قلنا ان الارادة من صفات الذات ام من صفات الافعال فذلك لا يستلزم صدور الخلاق عنه تعالى بالايجاب لا بالاختيار ولذا ارجع العلماء ارادته تعالى الى صفة العلم وقالوا « ارادته لافعال ذاته عبارة عن علمه الموجب لوجود الفعل في وقت دون وقت بسبب اشتماله على مصلحة داعية الى اليجاد في ذلك الوقت دون

ص: 42

غيره»(1)، هذا مضافاً الى ان الفاعل بالايجاب لا يُسمّى مريداً وذلك لانه مضطر ومقهور على صدور الفعل منه.(2)

ص: 43

- 1- حق اليقين السيد عبدالله شبرص30 منشورات الاعلمي هذا وقد اورد بعض المحققين (ميزان المطالب ص 293) وذكر ان ارجاع الارادة الى العلم مجرد اصطلاح حيث لا دليل على ذلك لامن العقل ولا من النقل. اقول وهو صحيح وبذلك نطقت الروايات فعن الصادق (ع) قال «خلق الله المشية بنفسها ثم خلق الاشياء بالمشية» (الكافي ج 1 ص 85) وعنه (ع) «قال المشية محدثة» (التوحيد للصدوق ص 336) وعنه (ع) «خلق الله المشية قبل الاشياء ثم خلق الاشياء بالمشية» (التوحيد ص 339) وغيرها لكن لاضرير في هذا الاصطلاح كما يمكن فهمه من الروايات فعن عاصم بن حميد عنه (ع) قال قلت له لم يزل الله تعالى مريداً؟ قال (ع) ان المريد لا يكون الا المراد معه بل لم يزل عالماً قادراً ثم اراد. وعن العالم (ع) في حديث «فبعلمه كانت المشية» (الكافي ج 1 ص 115)
- 2- هذا وفرق آية الله المروج الجزائري قدس سره بين الفاعل بالايجاب فخصه باسم العلة والفاعل بالاختيار حيث قال في ضمن كلام له «لعدم كونه تعالى علة للكائنات بل هو موجد لها بالارادة والاختيار ولاسخرية بين الواجب والممكن حتى يكون وجود الممكن من مراتب وجوده جل وعلا» (منتهى الدراية في شرح الكفاية ج 7 ص 291 دار الكتاب، الجزائري) اقول: لامشاحة في الاصطلاح بعد كون المراد واضحا.

واما الارادة بمعنى الضمير وما يعزم عليه الانسان في نفسه فمستحيل على الله جل وعلا لانه يستلزم كونه تعالى محلاً للحوادث وكل ماكان محلاً للحوادث فهو حادث كما سيأتي برهانه من المصنف قدس سره(1).

وكذلك تفسير الارادة بمعنى الحب ايضاً امر باطل فالارادة والحب وان كانا من الصفات النفسانية الا انه اولاً: لاترادف بينهما لالغاً ولا عرفاً وثانياً: ان تفسير الارادة بمعنى الحب يرجع الى كون الارادة من الصفات النفسانية والتي تكون بمعنى الضمير والله جل وعلا لاتركب في ذاته حتى تكون له صفات نفسانية ولا تعدد في صفاته فهو منزه عن صفات البشر والمخلوقات من الاشتمال على الضمير والحاصل اننا اذا نظرنا الى الارادة من حيث الذات فهي ترجع الى صفة العلم وانها علم خاص لا انها مطلق العلم واذا نظرنا اليها من جهة المراد فهي عبارة عن ايجاده واحداثه وتكون من صفات الافعال كالخالقية والرازقية وقد اوضح ذلك ائمة اهل البيت(ع) ففي صحيح صفوان

ص: 44

1- ص 59

قال قلت لابي الحسن(ع) اخبرني عن الارادة من الله ومن الخلق فقال: « الارادة من الخلق الضمير وما يبدولهم بعد ذلك من الفعل واما من الله فارادته احداثه لاغير»(1)

في الجواب عن قاعدة ان الواحد لا يصدر منه الا واحد

14)والجواب عن السؤال الاخير وهو هل ان الواحد لا يصدر منه الا واحد؟ فقد اجاب عليه المصنف قدس سره حيث قال: ان قاعدة الواحد لا يصدر منه الا واحد تبنتي على مسألة السنخية بين العلة والمعلول وهي باطلة من وجوه ثلاثة:

الاول: انها لو صحت فموردها العلة الموجبة لا الفاعل المختار والله جل وعلا فاعل مختار وعلى هذا الاساس فلا تحقق للسنخية اصلاً. ومن جهة اخرى ان الله جل وعلا لا شبيهه ولا نظير له والسنخية تحتاج الى شبيهه ولذا فهي محالة في حقه جل وعلا.

الثاني: ان وحدة الباري تختلف عن وحدة الممكنات فان وحدته غير عددية بمعنى انه لا شبيهه له ولا نظير في حين ان وحدة العالم من قبيل الوحدة العددية فلا سنخية ولا تناسب بين الوحدتين.

ص: 45

الثالث: اصلاً و أساساً لا يوجد موجود له وحدة حقيقيّة الا الله جل وعلا وذلك فان كل ممكن فهو مركب من الوجود والماهية ولذا قالوا « كل ممكن زوج تركيبى وكل زوج تركيبى ممكن » وذلك فان كل وجود لو كان وجوداً فقط فلا امتياز له مع باقي الموجودات، وامتياز كل موجود عن سائر الموجودات دليل على تركبه من الوجود والماهية «(1) انتهى ما افاده قدس سره.

في استحالة السخية بين الخالق والمخلوق

هذا وقد يتوهم ان قاعدة فاقد الشيء لا يعطيه تدل على ثبوت السخية بين العلة والمعلول حيث انه يستحيل اعطاء ما ليس عنده فلا بد ان يكون واجداً لما يعطى حتى يتمكن من الاعطاء، اقول: ان المراد من هذه القاعدة ليس هذا المعنى المتوهم بل المراد انه يستحيل صدور الممكن بلا علة وانه لا بد من ان يستند وجود المخلوقات لعلّة والا لكانت موجودة من العدم وهو محال واما كيفية صدور الممكن وانه قطعة من وجود العلة ام مباين للعلّة فهذا ما لا تتكفله القاعدة بل يطلب من دليل وبرهان آخر وقد دل الدليل وقام البرهان على كونه تعالى لاحد له ولا تركيب فيه ولا شبيهه له وانه فوق ما

ص: 46

1- شرح حال افكار واثار آية الله بهبهاني علي دواني الطبعة الثانية صفحہ 249 و 250 اقول: والنص باللغة الفارسية وقد ترجمناه.

يتوهم ويوصف فالله اكبر من ان يوصف وانه الممتنزه عن مجانسة الاشياء، وايضاً فان اللازم من هذا التوهم (وهو كون العلة واجدة لذات المعلول حيث ان فاقد الشيء لا يعطيه) هو المحال توضيح ذلك:

ان العلة الواجدة لذات المعلول « حسب الفرض » اما ان يفصل عنها معلولها او لا يفصل. فان انفصل استلزم محدودية الذات بما هو خارج عن معلولها وان لم يفصل استلزم تبدل الذات وتغيرها وظهورها بالمحدودات وكلا اللازمين واضحاً البطلان ويلزم ان يكون للذات الالهية الواحدة مراتب عليا ودنيا وانهم ليس من شيء وراء الذات وهو عين القول بوحدة الموجود وحدة شخصية وهذا مايكذبه الوجدان فان تكثر الحقائق امر بديهي وبه قال العلامة الطباطبائي فلاحظ.

في بطلان سائر الاقوال في فاعليته تعالى

وبذلك يتبين قول المصنف قدس سره من ان فاعليته تعالى بالابداع والارادة والاختيار وظهر بذلك بطلان سائر الاقوال وهي:

1) ان فاعليته تعالى بالقصد والمقصود من ذلك « هو الذي له علم وارادة وعلمه بفعله تفصيلي قبل الفعل بداع زائد كالانسان في افعاله الاختيارية وكالواجب عند

جمهور المتكلمين»(1) وقد تبنى هذا الرأي المعتزلة والاشاعرة الا ان الاشاعرة ذهبوا الى ان الله جل وعلا لا غاية له في افعاله وانها لاتعلل بالاعراض(2).

ويرد قول الاشاعرة لزوم العيشة في افعاله تعالى وهو باطل بحكم العقل البديهي القاضي بتنزه الذات الالهية عن كل قبيح وقد قال تعالى «وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعيين ما خلقناهما الا بالحق ولكن اكثرهم لا يعلمون(3)» وقال تعالى «افحسبتم انما خلقناكم عبثاً وانكم الينا لاترجعون(4)» وقال تعالى «ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم(5)»

ولازم قول المعتزلة ان يكون الله جل وعلا ناقصاً في ذاته محتاجاً للغير ولا يخفى بطلانه.

ص: 48

1- نهاية الحكمة ص 173

2- ميزان المطالب ميرزا جواد الطهراني ص 184 الطبعة الرابعة مؤسسة في طريق الحق.

3- الدخان 38 و39

4- المؤمنون 115

5- هود 118 و119

2) ان فاعليته تعالى بالعناية، والمراد «هو الذي له علم سابق على الفعل زائد على ذاته نفسه الصورة العلمية منشأ لصدور الفعل من غير داع زائد كالانسان الواقع على جذع عال فانهم بمجرد توهم السقوط يسقط على الارض وكالواجب تعالى في ايجاده الاشياء عند المشائين» (1) وتوضيحه ان نفس ارتسام صور المخلوقات في صقع الربوبية يكون منشأ لصدور الفعل منه وبعبارة اخرى تعلق علمه بفعله الذي هو النظام الخير يصير مبدأ لصدوره لآباء جوده ان يعلم خيراً ولا يفعله. ويلاحظ عليه: مضافاً لما تقدم انه يلزم على هذا القول عروض الاعراض على الذات الالهية المقدسة اولاً وجهل الذات الالهية في مرتبة الذات تعالى الله عن ذلك.

3) ان فاعليته تعالى بالرضا، والمراد «هو الذي له ارادة لفعله عن علم وعلمه التفصيلي بفعله عين فعله وليس له قبل الفعل الآ علم اجمالي به بعلمه بذاته المستتبع لعلمه الاجمالي بمعلوله كالانسان يفعل الصور الخيالية وعلمه التفصيلي بها عين تلك الصور وله قبلها علم اجمالي بها لعلمه بذاته الفعالة لها وكفاعلية الواجب تعالى للاشياء

ص: 49

عند الاشرافيين»(1) وتوضيح ذلك: ان حبه ورضاه بذاته يستلزم حبه ورضاه بما تقتضيه ذاته فيريد الفعل تبعاً لارادته ذاته.

ويلاحظ عليه: مضافاً لما تقدم انه يلزم على هذا القول نفي العلم التفصيلي بمخلوقاته عنه تعالى قبل ان يخلق الخلاق وهو باطل.

4) ان فاعليته تعالى بالتجلي و يفسره لنا العلامة الطباطبائي بانه «هو الذي يفعل الفعل وله علم تفصيلي به هو عين علمه الاجمالي بذاته.....كالواجب تعالى بناءً على ما سيأتي ان له تعالى علماً اجمالياً بالاشياء في عين الكشف التفصيلي»(2) وسمي بالتجلي قيل: لكونه افعاله ظهورات وتجليات لذاته وصفاته التي هي عين ذاته(3).

ولا يخفى ابتناؤه على القول بالسنخية ووحدة الوجود والموجود وقد تقدم بطلانه ذلك بما لا مزيد عليه وانه تعالى قادر بذاته حقيقة على ابداع كل شيء فليست فاعليته كفاعلية سائر الاشياء فانه ليس كمثله شيء ولو لم تكن ذاته المقدسة كذلك

ص: 50

1- نهاية الحكمة ص 173

2- نهاية الحكمة ص 173

3- ميزان المطالب ص 210

يلزم النقص عليه ومحدوديته تعالى فليست فاعليته بنحو السيل والترشح او التنزل بل بنحو الابداع لا من شيء فلا يمتنع منه ايجاد الاشياء الكثيرة.

ولا يخفى انه تعالى يكون فادراً على ابداع الحقائق والاشياء لا من شيء اكمل واعظم من موجود تكون فاعليته وقادريته عين فياضيته من ذاته، وهذا النحو من الفاعلية هو من كماله ومختصاته ذاته تعالى. واخيراً نختتم بحثنا في ما جاء عن الرضا(ع) في التوحيد (الحمد لله فاطر الاشياء انشاءً ومبتدعها ابتداءً بقدرته وحكمته لا من شيء فيبطل الاختراع ولا لعله فلا يصح الابتداء خلق ما شاء كيف شاء متوحداً بذلك لظهار حكمته وحقيقة ربوبيته لا تضبطه العقول ولا تبلغه الاوهام.....»(1)

ونكتفي بهذا المقدار من الاسئلة واجوبتها نسأل الله ان ينفع بها المؤمنين انه سميع مجيب.

ماجد الكاظمي

ص: 51

1- اصول الكافي ج 1 ص 81

هذا

كتابنا ينطق بالحق

التوحيد الفائق في معرفة الخالق

تأليف

العلامة المحقق سيد العلماء والمجتهدين

والمروج لشريعة جده سيد المرسلين

آية الله في العالمين

الحاج السيد علي البهبهاني قدس سره

تقديم و تعليق

ماجد الكاظمي

ص: 53

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي دل على ذاته بذاته وتنزهه عن مجانسة مخلوقاته ، والصلاة والسلام على خير خلقه ، وفضل رسله محمد صلى الله عليه وآله الطاهرين خلفائه على امته ، واللعنة الدائمة على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين.

وبعد فهذه وجيزة (1) في اثبات توحيد الباري « تعالى شأنه » ودفع شبه الطبيعيين ومخالفه خالص توحيده حررتها اجابة لألتماس بعض اخواني المؤمنين وفقهم الله « تعالى » وايانا لمرضاته ، فاقول: بعون الله « تعالى » ومشيتته ينبغي التكلم في هذا المقام في ستة مراحل:

المرحلة الاولى في اثبات حدوث العالم وبطلان ازليته.

والثانية في انه لا بد له من صانع ومدبر واجب بذاته.

والثالثة في ان الصانع تعالى شأنه مستجمع لجميع صفات الكمال ، وانه لا يتطرق فيه النقص والاحتياج.

ص: 54

والرابعة في ان صفاته تعالى شأنه عين ذاته ، وان القول: بالمعاني مستلزم للحدوث والاحتياج، والخامسة في توحيد « تعالى شأنه » وانه لا يتطرق فيه التعدد.

والسادسة في ان وجوده « تعالى شأنه » ليس مشتركاً مع وجود الممكنات في الحقيقة مفارقاً عنه في المرتبة كالصفات المشككة كما توهمته بعض الصوفية ، ومن يحذو حذوهم ، وان الاتحاد في التعبير لا يدل على اتحاد الحقيقة كما ان صفاته « تعالى » لا تكون مشتركة مع صفات المخلوقين في الحقيقة مفارقة عنها في المرتبة وان اشركنا في التعبير.

المرحلة الاولى: في اثبات حدوث العالم وبطلان ازلته

اشارة

المرحلة الاولى في اثبات حدوث العالم وبطلان ازلته(1)

اما المرحلة الاولى ، وهي حدوث العالم فهو مما لا ينبغي الأرتياب فيه ، وقد اختاره اكثر العقلاء(2)، واستدلوا عليه بتغيره، وقالوا: العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث،

ص: 55

1- العنوان ليس في اصل الكتاب

2- وخالف في ذلك الفلاسفة فقالوا بقدوم العالم استناداً الى السنخية بين العلة والمعلول وان المعلول لا يتخلف عن علته وعليه فلا بد من ان يكون العالم قديماً بقدوم الله عز وجل وبعضهم جعل العالم صفةً من صفاته تعالى عن ذلك وطوراً من اطواره وحيث ان صفاته عين ذاته والذات الالهية المقدسة قديمة اذاً فالعالم قديم بقدومه (تعالى شأنه عن ذلك). وقد ابطل سيدنا المحقق البهبهاني السنخية بين الخالق والمخلوق كما تقدم عنه في المقدمة وكما ستجده في هذا الكتاب القيم وخلصته ان السنخية متقومة بالمماثلة والمشابهة والله جل وعلا لاشبيه ولا مثيل ولا نظير ولا حدله ولذا فالسنخية في حقه محالة وان وحدته تعالى ليست من سنخ وحدة سائر الموجودات فوحدتها عددية قابلة للتكرار والتكثف بخلاف وحدته تعالى فانها ليست من باب الاعداد فهو لا يتشنى بل ولا يمكن ان يكون له ثان فلاشبيه له ولا نظير فايّ تسانخ بينه تعالى وبين سائر الموجودات بعد عدم امكان الشبيه والمثيل له؟ مضافاً الى ان جميع ماعدها جل وعلا مركب ولا يوجد من له الوحدة الحقيقية الا الله جل وعلا فايّ سنخية بينه وهو لا تركيب فيه «لاعقلاً ولا وهماً ولا خارجاً» وبين سائر الموجودات وهي مركبة؟ مضافاً الى انها لو صحت فموردها العلة الموجبة لا الفاعل المختار والله جل وعلا فعّال لما يريد وانه اذا اراد شيئاً فانما يقول له كن فيكون اقول: ومضافاً لما ذكره المحقق البهبهاني(ره) انه لا يمكن قياس الذات الالهية المقدسة على العلل الطبيعية والتي هي علل مجعولة لا تملك من نفسها الا ما ملكت. هذا واما كون العالم صفةً من صفاته وظلاً له (تعالى عن ذلك) فقد تقدم الكلام في بطلانه في المقدمة والحاصل ان ما ذكره في كون العالم قديماً استدلال باطل والدليل بخلافه كما حرره محققنا البهبهاني في هذه الصفحات.(راجع ص 24 وص 33)

اما الصغرى فثابتة بالضرورة ، فان كل موجود من موجودات العالم متغير عما عليه وتغيره كذلك على قسمين حسي، وتحليلي، وكل منهما ينقسم الى قسمين فاقسام التغير اربعة.

اقسام التغير

الاول: التغير الحسيّ الاحوالي من انفصال واتصال وقرب وبعد وصغر وكبر وهكذا.

الثاني: التغير الحسيّ التركيبي المشتمل على اجزاء متماثلة او متخالفة.

والثالث- التغير التركيبي التحليلي باعتبار تركيب كل موجود من الوجود والماهية ضرورة اشتراك كل موجود في الوجود ومن هذه الجهة تتحد الموجودات، ولا افتراق بينها فتتووعها الي انواع مختلفة ليس الابعبار اشتمالها على ماهيات وحقائق مختلفه، وقد اشتهر ان كل ممكن زوج تركيبى، وكل زوج تركيبى ممكن، فالوجود والماهية وان كانا متحدين في الخارج ولا تمايز بينهما فيه، إلا أنّهما امران متغايران في مرحلة التحليل، ويظهر اثرهما في الخارج من الاتحاد والاختلاف.

ص: 57

والرابع: التغير التركيبي التحليلي باعتبار تركيب كل حقيقة نوعية من جنس وفصل اذلو كانت الحقائق النوعية امورا متقابلة بسيطة لكان نسبة كل نوع الى نوع كنسبته الى نوع آخر ولم تكن نسبة بعضها الى بعض اقرب من نسبته الى آخر مع ان نسبة الأنسان الى الفرس مثلاً اقرب من نسبته الى الشجر ونسبته الى الشجر اقرب من نسبته الى الحجر وهكذا، وتفاوت النسب قرباً وبعداً يكشف عن تركيب كل حقيقة نوعية من جنس وفصل وباعتبار اشتغالها على الفصول المختلفة المتقابلة يتميز بعضها عن بعض، وباعتبار اشتغالها على الجنس القريب او البعيد تتفاوت نسبة الانواع بعضها الى بعض قرباً وبعداً.

البرهان على ان من اشتمل على الحوادث فهو حادث

« واما كلية الكبرى » فهي من اوائل النظريات بل من الضروريات (1)

ص: 58

1- الكبرى هي: كل متغير حادث اقول: والحكم العقلي اما بديهي واما نظري والاول لا يحتاج الى برهان بل يدركه كل انسان عاقل ويدعن له والثاني نعبر عنه بالبرهاني لاحتياجه الى البرهان بالاستدلال عليه عن طريق البديهيات بترتيبها نحو النتيجة والمصنف قدس سره قدبرهن على الكبرى في المقام بان التغير كما يدل على حدوث الحال «وهو واضح بالبداهة كما في حصول حالة المرض ولم تكن من قبل» كذلك يدل على حدوث ذي الحال يعني المتغير لانه لا وجود له منفكاً عن الاحوال كالانسان فانه لا وجود له منفكاً عن الاحوال وهي: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والصحة والمرض وغير ذلك وعدم انفكك المتغير عن احواله ايضاً امرٌ بديهيّ وعليه فلوفرضنا قدم الانسان «يعني المتغير» امتنع تغييره والدليل على امتناع تغييره انه لو جاز عليه التغيير وهو قديم والتغير حادث اذا لزم تقويم القديم بالحوادث وبعبارة اخرى احتياج القديم في وجوده الى الحادث ومعناه احتياج الوجود الى العدم وبطلانه من اوائل البديهيات فاذا بطل ذلك علمنا بان القديم يمتنع عليه تغيير الحال اذاً كل من يتغير حاله ليس قديماً وهو المطلوب. هذا وذكر المصنف ان تغيير الشيء عن حال الى حال يدل على الحدوث في المتغير سواء كان التغيير في الحال او لم يكن التغيير في الحال بل كونه قابلاً للتغيير وذلك لان القديم لا يحتاج الى الحادث مطلقاً فصرف احتياجه ولو لم يكن فعلياً كاف في عدم قدمه هذا ويعبر عن ذلك ايضاً بان كل ما كان محلاً للحوادث فهو حادث. ثم ان قول المصنف بل من الضروريات باعتبار ان العقلاء لا يترددون في الحكم على المتغير بالحدوث وذلك لما يحكم به العقل من انه اثرٌ من الآثار فان اقتران شئ بشئ دليل على مقهورية الشئ ودليل على ان موثراً اثرٌ فيه والحاصل انه دليل على الحدوث وقد ارشدنا امامنا الرضا عليه السلام الى هذا الحكم العقلي في خطبته في مجلس المأمون حيث قال « وشهادة كل مخلوق ان له خالقاً ليس بصفة ولا موصوف وشهادة كل صفة وموصوف بالاقتران وشهادة الاقتران بالحدوث ... ».

«توضيح الامر»: ان تغيير الشيء عن حال الى حال فعلا اوقبولا ، كمايدل على عدم قدم الحال وإلا لم يقبل الزوال ، كذلك يدل على عدم قدم ذي الحال ايضاً،

ص: 59

لان المتّصف بالاحوال المتغيرة لاوجوده إلاّ في حال من الأحوال، ويمتنع وجوده عارياً عن جميع الاحوال ضرورة انه لايتشخص الاباتصافه بحال من الاحوال والشيء ما لم يتشخص لم يوجد، كما انه مالم يوجدلم يتشخص فلوفرض قدمه امتنع تغير حاله والّا لزم تقوّم القديم بالحادث وبطلانه من اوائل البديهيات.

وهكذا الامر في المركب من اجزاء متماثلة او متخالفة فأن تغير كل جزء من الاجزاء بزوال التركيب فعلا اوقبولا، يكشف عن حدوث حاله من التركيب او الافراد اذلوقدم احد الحالين امتنع زواله وانقلابه الى حال آخر ولا وجود للجزء الاّ في احد الحالين ، فلوفرض قدمه لزم تقوّم القديم بالحادث.

والامر في المركب التحليلي بقسميه(1) اظهر فان الماهية في حد نفسها ليست الاّ هي ولا تكون شيئاً، وكذا الوجود المتحد معها في الخارج مالم يتعيّن بالماهية وسائر المشخصات لا يكون المفهوم محضاً، فالموجود«توضيح الامر»: ان تغير الشيء عن حال الى حال فعلا اوقبولا ، كمايدل على عدم قدم الحال وإلاّ لم يقبل الزوال، كذلك يدل على عدم قدم ذي الحال ايضاً، لان المتّصف بالاحوال المتغيرة لاوجوده إلاّ في حال من الأحوال، ويمتنع وجوده عارياً عن جميع الاحوال ضرورة انه لايتشخص الاباتصافه بحال من الاحوال والشيء ما لم يتشخص لم يوجد، كما انه مالم يوجدلم يتشخص فلوفرض قدمه امتنع تغير حاله والّا لزم تقوّم القديم بالحادث وبطلانه من اوائل البديهيات.

وهكذا الامر في المركب من اجزاء متماثلة او متخالفة فأن تغير كل جزء من الاجزاء بزوال التركيب فعلا اوقبولا، يكشف عن حدوث حاله من التركيب او الافراد اذلوقدم احد الحالين امتنع زواله وانقلابه الى حال آخر ولا وجود للجزء الاّ في احد الحالين ، فلوفرض قدمه لزم تقوّم القديم بالحادث.

والامر في المركب التحليلي بقسميه(2) اظهر فان الماهية في حد نفسها ليست الاّ هي ولا تكون شيئاً، وكذا الوجود المتحد معها في الخارج مالم يتعيّن بالماهية وسائر المشخصات لا يكون المفهوم محضاً، فالموجودبجزئيه حادث فاقد للوجود ذاتاً

ص: 60

1- وهما : التركيب التحليلي باعتبار تركيب كل موجود من الوجود والماهية والتركيب التحليلي باعتبار تركيب كل حقيقة نوعيّة من جنس وفصل .

2- وهما : التركيب التحليلي باعتبار تركيب كل موجود من الوجود والماهية والتركيب التحليلي باعتبار تركيب كل حقيقة نوعيّة من جنس وفصل .

وبما يتناه يتبين ان القياس المذكور يرجع الى اربعة اقيسة اذكل قسم من اقسام التغير دليل مستقل على حدوث العالم وعدم قدمه .

« وقد تبين » بما بيّناه ايضاً إن مرجع القياس الى اثبات النتيجة وهي الحدوث بالتغير بسبب وجود الملازمة بينهما وعدم جواز انفكاك احدهما عن الاخر عقلا والعلم بكلية الكبرى انما يحصل من قبل العلم بالملازمة الناشئة من كون احدهما علةً للآخر او كونهما معلولي علة واحدة ، فان كان الوسط في القياس علةً للحكم المذكور، فالنتيجة قولك: هذا مسكر وكل مسكر حرام فهذا حرام ، فالدليل «لَمْي» حيث يُستدل بوجود العلة على وجود المعلول، وان كان معلولاً كما في المقام فالدليل «إِتْي» حيث يُستدل بوجود المعلول على وجود العلة وان كان احد معلولي علة واحدة فالدليل مركب « من إِنْ وَاللَّمَّ » والعلم بالملازمة لا يتوقف على العلم بالنتيجة لاجمالياً ولا تفصيلاً ، الا ترى انك تحكم بان كل فقير يستحق الزكاة ، وكل عادل تقبل شهادته وكل عالم يجب اكرامه ، مع انك لا تعرف افراد الفقراء والعدول والعلماء فضلاً عن استحقاقهم الاحكام المذكورة .

ص: 61

فما توهمه ابوسعيد الخير(1)، من ان الحكم بكلية الكبرى يتوقف على العلم بالنتيجة لانها من افراد الكبرى فالاستدلال بها على النتيجة مستلزم للدور، في غاية البشاعة ولا حاجة الى الجواب عنه، بان توقف العلم بالكبرى بالتفصيل على العلم بالنتيجة بالاجمال وتوقف العلم بالنتيجة على العلم بالكبرى بالتفصيل، بل لا مجال له لأن التفصيل لا يحصل من الاجمال.

« هذا » ولا بأس بذكر مناظرة بعض العلماء الطبيعيين، وبعض علماء الاسلام حيث لا تخلو من فائدة، وملخصه ان الطبيعي قال: قد استقر راينا على ان للعالم اصلين قديمين: الذرات وحركاتها، وقد تحركت الذرات القديمة مليون سنة حتى اجتمعت وحصلت منها جسم سديمية، وهي الجسم المتخلخل، ثم تحركت ايضاً مليون سنة حتى تشكلت بشكل كرة الشمس، ثم تحركت مليون آخر حتى

ص: 62

1- ابوسعيد ابوالخير: احد مشايخ الصوفية المعروفين وقد نقل العطار النيشابوري بعض حالاته في كتابه تذكرة الاولياء (فارسي صفحه 774

انتشارات ميلاد

انفصلت منها شبه الريم(1) من الحديدية المحممة في الكورة وهي كرة الارض، ثم حصلت في الارض بواسطة حرارتها بذور النباتات، ومعادن الفلزات، ومواد الحيوانات، ولم نر للانسان مادة في الطبقات السافلة، ونظن انه ماخوذ من القردة بالانتخاب الطبيعي(2)

وعين الملايين في كل دورة من الادوار، وقال العالم الموحد في جوابه: ان الذرات والحركات كانتا قبل الملايين التي ذكرت ام لا؟ فان كانتا كما هو مقتضى قدمها بادعائك بطل تحديديك، فان القديم لا يتحدد، وان لم تكونا كما هو مقتضى تحديديك، بطل ادعاؤك قدمها فانتم مناقض في قولك وادعائك، ثم قال: من الضروريات ان الجسم سواء كان صغيراً أو كبيراً له شكل مخصوص ويستحيل ان

ص: 63

1- الموجود في الفوائد العلية للمصنف الطبعة الثانية ص 179 شبه الزبد بدل شبه الريم وهو الصحيح فلم يظهر للريم هنا معنى صحيح، والزبد: ما يطفو على الماء

2- وهي نظرية دارون المعروفة وهي في الحقيقة نظرية سياسية بلباس علمي اختلقتها برطانيا الخبيثة لتشكيك في وجود الله عزوجل وقد ثبت علمياً بطلانها وعلى فرض صحتها لاتدل على عدم وجوده عزوجل فانه اذا كان المقصود منها حصول التكامل بلاعلة له كما في تبدل الحيوان الذي لاعقل له بالعقل فهو مستحيل لان الوجود من العدم محال وهو حصول العقل بلاعلة.

يكون موجوداً من دون شكل، فلو كان قديماً استحال زوال شكله وصيرورته جسماً سديمياً وشمساً وارضاً وهكذا، فخلع شكل وليس شكل آخر، يدل على الحدوث وعدم القدم فافحم الطبيعي. (1)

ص: 64

1- اقول: والعلوم الطبيعيّة والاكتشافات الحديثة شاهدة على حدوث العالم يقول فرانك ألن عالم الطبيعة البيولوجية «ولكن قوانين الديناميكا الحرارية تدل على ان مكوثات هذا الكون تفقد حرارتها تدريجيا وانها سائرة حتماً الى يوم تصير فيه جميع الاجسام تحت درجة من الحرارة بالغة الانخفاض هي الصفر المطلق، ويومئذٍ تنعدم الطاقة وتستحيل الحياة ولا مناص من حدوث هذه الحالة من انعدام الطاقات عندما تصل درجة حرارة الاجسام الى الصفر المطلق بمضي الوقت اما الشمس المستعرة والنجوم المتوهجة والارض الغنيّة بانواع الحياة فكلها دليل واضح على أن اصل الكون او أساسه يرتبط بزمان بدأ في لحظة معينة فهو اذاً حدث من الاحداث ومعنى ذلك انه لا بد لاصل الكون من خالق ازليّ ليس له بداية عليم محيط بكل شئٍ قويّ ليس لقدرته حدود» (راجع كتاب الله يتجلّى في عصر العلم تأليف: نخبة من العلماء الامريكيين صفحه 6 نشر مكتبه شكوري الطبعة الرابعه).

أقول: وفي كلام الطبيعي مفاسد آخر :

الأول: ان مذكوره دعوى من غير دليل وتخرص على الغيب، قال الحكيم ابن سينا(1): من تعود ان يصدّق من غير دليل فقد انسلخ عن الفطرة الانسانية(2).

والثاني: ان الحركات قائمة بالذرات وينعدم ويتجدد فلامجال للقول: بقدمها من وجهين.(3)

ص: 65

-
- 1- ابوعلي الحسين بن عبدالله بن سينا الفيلسوف المعروف كان ابوه من اهل بلخ وانتقل الى بخارى ولد ابوعلي في سنة ثلاثمائة وسبعين ومات سنة اربعمائة وثمان وعشرين وكان على طريقة المشائين وله مصنفات منها كتاب الشفاء في الفلسفه والنجاة والاشارات والقانون.
 - 2- وذلك لان الفطرة الانسانية قاضية بطلب الحقيقة والبحث عنها ورافضة للتقليد
 - 3- لعل مراده من الوجهين هما: انعدامها وتجدها كما ذكر ذلك العلامة الحلي قدس سره في شرحه على التجريد حيث قال «فماهيّة كل واحد منهما (يعني الحركة والسكون) تستدعي المسبوقية بالغير والازلّي غير مسبوق بالغير فماهيّة كل واحد منهما ليست قديمة وايضاً فان كل واحد منهما يجوز عليه العدم والقديم لايجوز عليه العدم» [كشف المراد صفحه 171 طبع مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة]

والثالث: ان حركات الذرات الموجبة لتشكيل كرة الشمس ان لم تزل استحال انقلاب بعضها الى كرة الارض لاستحالة انعدام المعلول مع بقاء علته، وان زالت وتجددت حركات أخر(1)ينافي القول بقدمها.

والرابع: انه لو تجددت حركات أخر في كرة الشمس موجبة لاستحالة بعضها ارضاً، لزم صيرورة الشمس بتمامها ارضاً لان حركة الكرى(2) الواحدة على نحو واحد، فيستحيل ان يختلف تأثيرها وصيرورة بعضها ارضاً وبقاء بعضها على صفتها الاولى فقد اختبط خبط عشواء، واعجب من هذا كله ظنه الفاسد بأخذ الانسان من القرود بالانتخاب الطبيعي فان الطبيعة لا شعور لها تنتخب شيئاً، ولا قدرة لها على تبديل نوع بنوع آخر، فان طبيعة كل نوع انما توجب استكمالها في نوعه لا استحالته بنوع آخر، مثلاً نطفة الانسان تستكمل بصيرورتها انساناً، ونطفة الحمار بصيرورتها حماراً، ونطفة البقر بصيرورتها بقرراً وهكذا، ويستحيل

ص: 66

-
- 1- الظاهر سقوط الفاء الواقعة في جواب الشرط وحق العبارة كالتالي: فهو ينافي القول بقدمها.
 - 2- الظاهر وقوع تصحيف في الكلمة والصحيح الكرة، وكذلك سقوط كلمة حتى قبل تنتخب.

استكمال نطفة الحمار بصيرورتها انساناً بحسب الطبيعة نعوذ بالله من العمى والغواية.

ثم ان الطبيعة انما توجب استعداد الضعيف لقبول الكمال ولا تكون موجدة له، لاستحالة اعطاء الضعيف الكمال فلا يحصل الكمال الا بفاعل مكمل، وايضاً الاشياء المترقية الى الكمال في كل آن تخلع طبيعة وتلبس اخرى، فهي من قبيل المعدات (1) لا من قبيل العلل لاستحالة اقتران المعلول زوال علته، وقد تبين مما بيناه ان التغير مطلقا دليل على حدوث المتغير سواء كان التغير من النقصان الى الكمال او من الكمال الى النقصان، الا ان دلالة القسم الثاني على عدم قيوميته (2) اظهر.

ص: 67

-
- 1- المعدات: وهي الوسائط الواقعة بين العلة والمعلول وليست عللاً حقيقية مثل توسط الوالد في حصول الولد.
 - 2- الظاهر وقوع تحريف في الكلمة والصحيح: قدمه.

المرحلة الثانية: انه لا بد للعالم من صانع ومدبر واجب لذاته

المرحلة الثانية: انه لا بد للعالم من صانع ومدبر واجب لذاته (1)

واما المرحلة الثانية: فهي من البديهيات الاولية أيضاً، ضرورة ان ما بالغير لا بد ان ينتهي الى ما بالذات، وهذه قضية ضرورية فطرية، فبعد ما ثبت ان العالم حادث ممكن في حد ذاته لا- وجود له من قبل نفسه فلا بد لوجوده من صانع وموجد له واجب بذاته، والا- لزم خلف الفرض (2)، وبهذا البيان تبين انه لا حاجة لنا في اثبات الصانع «تعالى شأنه» بالتشبهت باستلزام احد المحذورين الدور او التسلسل، لو لم ينته العالم الى الواجب، وقلنا: بانتهاء بعضه الى بعض آخر، فان القضية الفطرية الضرورية اوضح واظهر في اثبات المطلوب (3).

ص: 68

1- العنوان ليس في اصل الكتاب.

2- حيث ان الفرض انه لا وجود له في نفسه فلو لم يكن لوجوده صانع وموجد لزم ان يكون موجوداً من قبل نفسه وهو خلاف المفروض. ويسمى هذا ببرهان الخلف.

3- وهنالك براهين اخرى تثبت الباري تعالى لا يتم بالدور والتسلسل منها ما ذكره بعض المحققين: اتفقت كلمة جميع العقلاء من الدهريين والماديين والفلاسفة والالهييين على وجود كائن موجود بنفسه لا يحتاج في وجوده الى غيره اذ لو لم يكن ذلك الموجود لما وجد شيء اصلاً لانا اذا فرضنا ان الموجودات كلها محتاجة الى غيرها لم يبق الا العدم والعدم ليس بوجود وليس له قابلية اليجاد والفرض ان الموجودات بلا موجد لا توجد فلم يكن موجود اذ لا موجد لكن الموجودات مشاهدة فالموجود بنفسه مشاهد وهذا امر بديهي لا يفتقر الى دليل «الى ان قال» ان معني كون الشيء كائناً بنفسه انه لا يحتاج في وجوده الى شيء اصلاً اذ لو كان محتاجاً لما كان كائناً بنفسه ويترتب على ذلك انه لا اول له ولا آخر اي لم يكن معدوماً فكان ولا عدم له فينتهي وجوده اذ لو لم يكن كائناً ازلياً لا يحتاج الى علة في وجوده والفرض ان لا علة له فيكون قديماً وما ثبت قدمه امتنع عدمه لان عدم الشيء يكون بزوال علة وجوده وهذا امر متفق عليه عند جميع العقلاء ايضاً من الماديين والفلاسفة والالهييين. ثم ان الكائن بنفسه لا يحتاج الى مكان اذ لو احتاج اليه لما كان كائناً بنفسه وهو في كل مكان لا يحويه مكان ولا يخلو منه مكان اذ لو خلا منه مكان او حواه مكان لكان محدوداً يحتاج الى المكان فلم يكن كائناً بنفسه «الى ان قال» وبعده هذه المقدمة تعرف ان الكائن بنفسه يستحيل عليه التغيير والتبدل والحركة والانتقال لان التغيير عبارة عن زوال علة الحالة الاولى وحدث علة الحالة الثانية والكائن بنفسه لا علة له في وجوده فتزول أو تحدث والحركة عبارة عن اخلاء مكان واشغال اخر والكائن بنفسه محيط بكل مكان فلا مكان خال منه فينتقل اليه ولا يخلو منه مكان فكيف يخليه؟ ومنها: انا لم تكن فكنا ولم توجد انفسنا ولم توجد من عدم لان الوجود من العدم محال وهذه بديهيات ثلاثة اذاً لا بد ان نكون موجودين عن علة يعني عن موجد اوجدنا وهذا امر بديهي واضح وقد جاء هذا البرهان في الذكر الحكيم «ام خلقوا من غير شيء ام هم الخالقون» فاستحالة تبدل العدم الى الوجود واضحة كما اننا لم نخلق انفسنا ولسنا بقدماء اذاً لا بد لوجودنا من علة قادرة مالكة لان تهب الحياة والعلم والقدرة والارادة والاختيار والشعور والعقل والروح وكل ما تملكه لا بد ان تكون مالكة لان تهب وقادرة على اعطاء كل ذلك والا لكان كل ما نملكه قد جاء من العدم واستحالة وجود شيء من العدم يعني بلا علة واضحة اذاً لا بد من استنادها الى موجد وهو المطلوب.

ثم ان الاظهر في تقرير بطلان التسلسل، ان يقال: فرض تسلسل الممكنات مع عدم انتهائه الى الواجب «تعالى شأنه» انما يوجب كثرة الاحتياج لا الاستغناء اذكلما ازدادت السلسلة طولاً ازداد فقراً وحاجة، ثم ان الاظهر في تقرير بطلان التسلسل، ان يقال: فرض تسلسل الممكنات مع عدم انتهائه الى الواجب «تعالى شأنه» انما يوجب كثرة الاحتياج لا الاستغناء اذكلما ازدادت السلسلة طولاً ازداد فقراً وحاجة، ضرورة ان ضم فقير الى فقير لا يوجب الا كثرة الحاجة لا الغنى ورفع الحاجة.

وبيان آخر عطاء الممكن انما هو على وجه التوسط اذ لا وجود له في حد نفسه وهو يتقوم بامور ثلاثة «الواسطة ومن يتوسط عنه ومن يتوسط له» فأكثر الوسائط من دون من يتوسط عنه، وهو الواجب «تعالى شأنه» لا يفيد الا كثرة الحاجة والافتقار. (1)

ص: 70

1- فعطاء الممكن الوجود لغيره انما هو مجرد واسطة في العطاء وذلك لانه لا وجود له في نفسه فاذاً هو يأخذ الوجود من غيره وهو من يتوسط عنه ويعطي الوجود لغيره وهو من يتوسط له وهو مجرد واسطة في العطاء بالاحذ والاعطاء فاذا كان من يتوسط عنه مثله في الفقر ولا وجود له في نفسه كما هو الفرض في سلسلة الممكنات فهو عبارة عن ضم العدم الى عدم مثله ومن البديهي انه لا يفيد وجوداً.

المرحلة الثالثة: في كماله « تعالى شأنه » المطلق

المرحلة الثالثة: في كماله « تعالى شأنه » المطلق (1)

واما المرحلة الثالثة: وهي استكمال الواجب « تعالى شأنه » بجميع صفات الكمال وتنزهه عن النقائص فتظهر كمال الظهور بالنظر في العالم المشهود الموجود بمشيئته من الانسان، وسائر انواع الحيوانات البرية والبحرية واصناف النباتات والاشجار وخلق الشمس والقمر وسائر الكواكب، وايلاج الليل في النهار وايلاج النهار في الليل، وخلق الارض والسما والهواء والفضاء وسائر موجودات هذا العالم كلها بحسب الحكمة الكاملة، والانتظام التام بحيث كلما ازداد التفكير والتدبر في حكمها ازداد التحير للعقلاء من جهة عدم الاحاطة بواحدة من آلاف الوف حكمها كلما قدم فكري فيك شبراً فراً ميلاً. (2)

ص: 71

1- العنوان ليس في اصل الكتاب

2- فالعلوم مختلفة من علم النبات والحيوان والمعادن والمياه والارض والفلك والطب والتشريح والكيمياء والنجوم وغيرها كلها كتب توحيد انوارها ساطعة وكلها آيات دالة على القدرة والتدبير والحكمة تدل على قدرة وعلم وحكمة صانعها ومدبرها وقد ألفت في هذا المجال كتب متعددة ككتاب الطب محراب للايمان وامثاله.

المرحلة الرابعة: في صفاته تعالى شأنه

المرحلة الرابعة: في صفاته تعالى شأنه(1)

واما المرحلة الرابعة وهي ان صفاته « تعالى » عين ذاته، فالمراد منه نفي الصفات وثبوت آثارها وترتيبها على نفس الذات لان ذاته « تعالى شأنه » كامل بذاته لا يتطرق فيه النقص والاحتياج حتى يستكمل بالصفات، ولا يعقل ان تكون هناك صفات وهي عين الذات، ضرورة ان الصفات من قبيل الاعراض، وهي عارضة على الذات قال مولانا امير المؤمنين عليه وعلى ابنائه الطاهرين افضل صلاة المصلين « في خطبته الشريفة(2): اول الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به، وكمال التصديق به توحيده،

ص: 72

1- العنوان ليس في اصل الكتاب.

2- وهي اول خطبة في نهج البلاغة هذا وليس الغرض من نقل بعض فقراتها هو الاستدلال بها باعتبارها دليلاً نقلياً فانه باطل لانه دور بل الاستدلال بها وبالاخبار الاتية باعتبار انها اشتملت على الاستدلالات العقلية الواضحة فصحيح انه لا يمكن الاستدلال في القضايا العقلية بالدلة النقلية الا ان ذلك لا يعني انه لا يمكن الاستفادة من نور القران في المجالات العقلية او انه لا يصح ذلك فانه توهم باطل ففي القران الكريم اعلى الفلسفات واعمقها ولقد جاء في القران الكريم الاستدلال العقلي القائم على البديهيات في اثبات الحقائق كما تقدم فبالرجوع اليه تُدرك القواعد العقلية وعلى اساسها تؤخذ النتائج الحقة هذا من جانب ومن جانب آخر فان القران باعتباره معجزة كما هو مقتضى الأدلة العقلية القاطعة فهو دليل عقلي وهو حق قد ثبتت حقايقته بالعقل فمن هذه الجهة يصح الاستدلال به مباشرة والحاصل انه يصح الاستفادة من القران الكريم من جهتين: الاولى: انه بين الاستدلالات العقلية واكتشفها للبشر والبشر بتعقلها يُدعون لها وشأنه هنا شأن الكتب التي تؤلف في هذا المجال لاقتناع الآخرين وهذه هي احدى اعمال الانبياء سلام الله عليهم حيث انهم يُرشدون البشر الى ماتحكم به عقولهم ويظهرون لهم ما هم عنه غافلون وقد ورد في هذه الخطبة « يعني الاولى من نهج البلاغه » عن بعض اعمال الانبياء انهم يثيرون للبشر دلائل العقول . الثانية: ان القران بعد كونه معجزة اصبح بنفسه دليلاً عقلياً فالاستناد اليه استناد الى العقل كما وانه بعد ثبوت نبوة نبينا صلى الله عليه واله وانه مرسل من عند الله عزوجل يكون الاستناد الى كلامه «ص» استناداً الى العقل الحاكم بنبوته وصدقته. ومثل القران السنة الشريفة فهي ايضاً تشتمل على هاتين الجهتين اذاً ظهر وجه الاستناد الى ماورد في نهج البلاغه عن امير المؤمنين وسيدالموحدين كذلك وماورد عن اله الطيبين الطاهرين.

وكمال توحيدہ الاخلاص له، وكمال الاخلاص له نفي الصفات عنه، لشهادة كل صفة انها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف انه غير
الصفة، فمن وصف الله سبحانه فقد

ص: 73

قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه جزّاه، ومن جزّاه فقد جهله، الى آخر الخطبة الشريفة.

بيانه: «ان اول الدين الذي ينبغي للعاقل ان يتدين به معرفة الواجب» «تعالى شأنه» بان يتصوره في ذهنه، وكمالها التصديق بوجوده، اذ لو لم يصدقه لكان تصوّره اياه تصوراً محضاً، ولم يكن عرفاناً، وكمال التصديق بهتوحيده، اذ لو جعل له شريكاً كالثنوية(1) لم يكن مصداقاً به ولا عرفاً له، وكمال توحيده الاخلاص له عن مشابهة

ص: 74

1- الثنوية: هم القائلون بوجود آلهين كالمجوس القائلين بالهيّ الخير والشر يعني يزدان واهريمن لكن ذهب ملاصدرا الى ان الثنوي من يقول بتعدد الموجود فالتوحيد عنده عبارة عن ان الله تعالى وحده هو الموجود لا غير والاعتقاد بوجود موجود غيره هو الثنوية فقال: «وهاهنا اي عند ظهور شمس التحقيق- الى ان قال- ظهر ان لاثاني للوجود الواحد الحق و اضمحلت الكثرة الوهميّة- الى ان قال- وللثنويين الويل مما يصفون اذ قد انكشف ان كل مايقع عليه اسم الوجود بنحو من الانحاء فليس الا شأن من شؤون الواحد القيوم ونعت من نعوت ذاته من لمعات صفاته فماوصفناه اولاً ان في الوجود علة ومعلولاً بحسب النظر الجليل قدآل اخر الامر بحسب السلوك العرفاني الى كون العلة منهما امراً حقيقياً والمعلول جهة من جهاته ورجعت عليّة المسمى بالعلة وتأثيره للمعلول الى تطوّره بطور وتحيّته بحيشة لا انفصال شئ مبين عنه» ((عارف وصوفي چه ميکویند تألیف جواد تهراني نشر بنياد بعثت صفحه 122 عن المجلد الاول من الاسفار صفحه 186)) اقول وقد عرفت في المقدمة بطلان هذا القول وسيأتي ايضا بطلان ذلك من المصنف(رحمة الله)في ردّه لكون الوجود مشتركاً بين الخالق والمخلوق فانتظر.

المخلوقين، اذ لو وحده في ذاته وجعله مشابهاً لخلقه رجع توحيدده الى الشرك، لان المشابهة فرع الاشتراك في جهة من الجهات وكمال اخلاصه من المشابهة والاشترك نفي الصفات عنه، لاستلزام التوصيف الاقتران والتشبية والتجزية كما بينته عليه السلام، واوضحه كمال الايضاح فيشابه المخلوقين ويرجع عرفانه الى الجهل به. وقال مولانا الرضا عليه السلام: في خطبته في مجلس المأمون « اول عبادة الله معرفته واصل معرفة الله توحيدده ونظام توحيدالله نفي الصفات عنه لشهادة العقول ان كل صفة وموصوف مخلوق وشهادة كل مخلوق ان له خالقاً ليس بصفة ولا موصوف وشهادة كل صفة وموصوف بالاقتران، وشهادة الاقتران بالحدوث، وشهادة الحدوث بالامتناع من الازل الممتنع من الحدث، فليس الله عرف من عرف بالتشبيه ذاته، ولا - اياته وحّد من اكتنهنه، ولا حقيقتة اصاب من مثله، ولا به صدق من نهّاه، ولا صمد صمده من اشار اليه، ولا اياته عنى من

شبهه، ولا له تذلل من بعضه، ولا آياه اراد من توهمه كل معروف بنفسه مصنوع(1)، وكل قائم في سواه معلول، بصنع الله يستدل عليه، وبالعقول يعتد معرفته وبالفطرة تثبت حجة «الخ» والخطبة مفصلة.(2) وفي بعض خطبه عليه السلام: اول الديانة معرفته، وكمال المعرفة توحيده وكمال التوحيد نفي الصفات عنه، لشهادة كل صفة انها غير الموصوف، وشهادة الموصوف انه غير الصفة وشهادتهما جميعاً على انفسهما بالبينه الممتنع فيها الأزل فمن وصف الله فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه ومن عدّه فقد ابطل ازله «الخ»(3).

بيان: ان اثبات الصفات للباري تعالى شأنه يستلزم وجوهاً من الفساد:

الاول: كون الذات في حد ذاتها ناقصة مستكملة بالصفات كسائر الممكنات. الثاني: تطرق اضدادها فيه اذ لا يتصف شيء باحد المتقابلين الا اذا كان صالحاً

ص: 76

1- يعني كل ما عرف بذاته وتصور ماهيته فهو مصنوع والباء هنا للالصاق والمصاحبة.

2- عيون اخبار الرضا عليه السلام للصدوق (الناشر-رضا المشهدي) صفحة 150 ج1 وقد تقدم توضيح بعض مفرداتها.

3- التوحيد للصدوق (موسسة النشر الاسلامي-قم) ص57 والبينة كالجلسة مصدر بمعنى البيونة وفي الكافي (بالتثنية الممتنعة)

لاتصافه بالآخر، الاترى انه لايتصف شيىء بالحركة الا اذا كان صالحاً للسكون، وهذا من شأن المتقابلين.(1)

والثالث: ان الصفات تغاير الموصوف بالضرورة وهذا معنى شهادة كل منهما بالمغايرة للآخر فاثباتها يستلزم الالتزام بالاقتران والثنية والتجزية والتحديد المنافية للقدم والازليّة والوجوب المجامعة للأمكان والحدوث كما بيّن في الخطب الشريفة باوضح بيان فمرجع اثبات العلم للباري تعالى الى اثبات لازمه من انكشاف الاشياء عليه بذاته لابصفة قائمة به واثبات القدرة له الى جري الاشياء طبق مشيئته وعدم امتناعها من ارادته، فالتعبير بالصفات كناية عن لوازمها، ولا يكون الغرض منها مفاهيمها الأولية والألزم المحاذير المذكورة.(2)

ص: 77

1- غير التقيضين.

2- اقول: وبذلك يظهر ضعف مقاله: العلامة المظفر في عقائد الامامية حيث قال « ولا ينقضى العجب من قول من يذهب الى رجوع الصفات الثبوتية الى الصفات السلبية لما عزّ عليه ان يفهم كيف أن صفاته عين ذاته فتخيّل ان الصفات الثبوتية ترجع الى السلب ليطمئن الى القول بوحدة الذات وعدم تكثرها فوق بما هو أسوأ اذ جعل الذات التي هي عين الوجود ومحض الوجود والفاقد لكل نقص وجهة امكان جعلها عين العدم ومحض السلب» ((بداية المعارف صفحہ 84 ج 1)) وذلك لان المراد من ارجاع القادر الى من لا يعجزه شيىء والعالم الى من لا يغيب عنه شيىء هو انه كلة قدرة وكلة علم وانه ليست هنالك صفة وموصوف بل ذات واحدة لها الكمال والغني فالتعبير بانه الذي لا يعجزه شيىء ليس معناه اثبات صفة عدمية له وكذلك التعبير بانه الذي لا يغيب عنه شيىء ليس معناه اثبات صفة عدمية لذاته جل وعلا بل المراد ان ذاته واحدة ولها عين الكمال وليس كمالها متعدد الجهة اوصفة ثابتة لموصوف وهو ادق تعبيراً من تقسيم صفاته جل وعلا الى ثبوتية وسلبية وقد عرفت تصريح سيدالموحدين واميرالمؤمنين عليه السلام بان كمال توحيد الاخلاص له وكمال الاخلاص له نقي الصفات عنه لشهادة كل صفة انها غير الموصوف وشهادة كل موصوف انه غير الصفة والاستناد الى هذه الخطبة الشريفة وما بعدها مما نقله المصنف (رحمة الله) يصح بكلا الوجهين المتقدمين فان الامام عليه السلام استند في ذلك الى بدها تعدد الصفة والموصوف وان الله جل وعلا منزّه عن ذلك لان تباين الصفة والموصوف تستلزم تحديد الذات الالهية والله جل وعلا لا حدود ولا شبيه له وقد نقل المصنف (رحمة الله) عن بعض خطب مولانا الرضا عليه السلام التصريح بذلك.

وفي بعض خطب مولانا امير المؤمنين عليه السلام: « وكلّ فيه تعبير اللغات، وضلّ هناك تصاريف الصفات»⁽¹⁾، ولو كان الغرض من الصفات مفاهيمها الاولى لم يكن في تعبير

ص: 78

1- التوحيد للصدوق (رحمة الله) صفحه 42 وفي المصدر «كَلَّ دون صفاته تعبير اللغات وضلّ هنالك تصاريف الصفات» والمفهوم منها هوان تغاير الصفات لا طريق لها للصدق على ذاته عز وجل هذا وفي نسخة تحبير بدل تعبير.

اللغات كلال ولا في تصارييف الصفات ضلال، وانما ضلّ هناك تصارييف الصفات لان مرجع الكل الى كمال الذات بذاته، وترتب لوازم الصفات من قبل الذات فلا تكون هناك صفات متغايرة.

والى ما بيناه ينظر ماورد من انه «تعالى» عالم قبل العلم بغير علم، وقادر قبل القدرة بغير قدرة،⁽¹⁾فانه لا معنى لتوصيفه بالعلم والقدرة ونفيهما عنه، وجعلاتصافه بهما قبل وجودهما الا مذكرناه، من ان الغرض اثبات لوازمهما والتنبية على كمال الذات

ص: 79

1- لم اعثر على هذه العبارة في كتب الحديث ومن المحتمل انها منقولة بالمعنى عن عدة احاديث كماورد عن الصادق عليه السلام «لم يزل الله جل وعز ربنا والعلم ذاته ولا معلوم والسمع ذاته ولا مسموع والبصر ذاته ولا مبصر والقدرة ذاته ولا مقدور فلما احدث الاشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم والسمع على المسموع والبصر على المبصر والقدرة على المقدور-الخبر-» وعن امير المؤمنين عليه السلام «كان رباً اذلا مربوب والهأ اذلا مألوه وعالمأ اذلا معلوم وسميعأ اذلا مسموع» راجع كتاب عيون اخبار الرضا للصدوق⁽²⁾ ج1 صفحہ 146 ح50 وصفحہ 118 ح8 وصفحہ 117 ح7 واصول الكافي ج1 صفحہ 83 ح1 وصفحہ 108 ح4 طبع: المكتبة الاسلامية

واستغنائه عن الصفات ولا يكون التعبير بالصفات حينئذ مجازاً بل كناية والكناية من اقسام الحقيقة للمجاز.

ثم انك- بعد ما علمت ان كل موجود من موجودات العالم وما هو من شئونها من جواهرها واعراضها حادث لتطرق التغيير فيها- تعلم ان الباري-«تعالى شأنه» منزه عنها اذ لا يجتمع الحدوث مع القدم والامكان مع الوجود، وكل ما وجدته الباري «تعالى» واخرجه من كتم العدم الى عالم الوجود متصف بصفة الامكان والحدوث، فلا يتطرق فيه (1) «تعالى شأنه» وقد نبه مولانا الرضا « عليه وعلى آبائه الطاهرين وابنائهم المعصومين سلام الله » على هذا المعنى في مواضع من خطبته الشريفة المفصلة، فقال عليه السلام:

« بتشعيره المشاعر عُرِفَ ان لا مشعر له، وبتجهيره الجواهر عُرِفَ ان لا جوهر له، وبمضادته بين الاشياء عُرِفَ ان لا ضد له، وبمقارنته بين الامور عُرِفَ ان لا قرين له، ضاد النور بالظلمة، والجلاء بالبهم، والجسو بالبلل، والصرد بالحرور، مؤلف بين متعاداتها، مفرق بين متدانياتها، دالة بتفريقها على مفرقها، وبتأليفها على مؤلفها، ذلك قوله عز وجل:

ص: 80

1- فلا يتطرق فيه تعالى التغيير لانه لا حد له وقد ثبت بحكم العقل ان كل محدود اثر من الآثار ومحتاج الى المؤثر وان المؤثر الحقيقي لا حد له فلا يتطرق اليه التغيير.

ومن كل شئ خلقنا زوجين لعلكم تذكرون، ففرق بين قبل وبعد ليعلم ان لا قبل له ولا بعد شاهدة بغرائزها ان لا غريزة لمغرزها، دالة بتفاوتها ان لتفاوت لمفوتها، مخبرة بتوقيتها ان لا وقت لمؤقتها، حجب بعضها عن بعض ليعلم ان لاحجاب بينه وبينها من غيرها.(1)وقد صرّح به ايضاً في آخر خطبته عليه السلام فقال: ولا ديانة الا بعد المعرفة، ولا معرفة الا بالاخلاص، ولا اخلاص مع التشبيه، ولا نقي مع اثبات الصفات للتشبيه، فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه وكل ما يمكن فيه يمتنع في صانعه، لا تجري عليه الحركة والسكون، وكيف يجري عليه ما هو اجراه او يعود فيه ما هو ابتداه اذاً لتفاوتت ذاته

ص: 81

1- هذا هو برهان القاهريّة القاضي بالفرق بين الخالق والمخلوق والاثر والمؤثر والقاهر والمقهور والصانع والمصنوع فان من يقهر الاشياء بايجاد مشاعرها وجواهرها فانه فوقها حاكم عليها ولو كان مثلها لاصبح اثراً ولاحتاج الى من يحدّله الحدود وقد اشتملت ايضاً على ان من يخلق الاضداد فهو لاضدله وان من يقرن الاشياء بعضها ببعض فهو لاقرين له وهذه الخطبة هي نفس الخطبة المتقدمة عن كتاب العيون صفحہ 150 ج 1 والتوحيد صفحہ 34 هذا وفي المصدر ضاد النور بالظلمة والجلالية بالبهيم، والبهيم لغة الامور المشكّلة، وفي بعض النسخ الحسوف في اخرى الجف بدل الجسو وهو لغة: اليس والصلب، والصردي يعني البرد وهو ضد الحر والحرور.

ولتجزى كنهه وليمتنع من الأزل معناه، ولما كان للباري معنى غير المبرؤ ولوحد له ورآء إذا حُدَّ له امامٌ ولوالتمس له الأ تمام اذألزمه النقصان كيف يستحق الأزل من لايمتنع من الحدث وكيف ينشئ الاشياء من لايمتنع من الانشاء؟ واذا لقامت فيه آية المصنوع ولتحول دليلا بعد ماكان مدلولاعليه(1) وهذه البيانات الشريفة عليها سيماء الوحي كاشفة عن عصمته وامامته روعي فداه.

فان قلت: ينافي مافي هذه الخطبة الشريفة مع ماثبت بالضرورة، من ان معطي الشيء لا يكون فاقدأ له وقد نظمهم بالفارسية فقال: ذات نايافته از هستي بخش *** كي تواند كه شود هستي بخش(2)

قلت: قدثبت بالضرورة ان معطي الكمال لابدان يكون كاملا- وكماثبت بالضرورة ان يكون كاملاً ثبت بالضرورة ان يكون كاملاً بذاته لبالعرض ومقتضى كماله بذاته

ص: 82

-
- 1- قوله عليه السلام ولانفي مع اثبات الصفات للتشبيه،، يعني لايتحقق نفي التشبيه الامع نفي الصفات التي هي تكون للمخلوقين. وفي المصدر بدل لتجزى كنهه وليمتنع « ولتجزء كنهه ولامتنع من الازل معناه ».
 - 2- وترجمته: الذات الفاقدة لعطاء الوجود كيف تستطيع ان تعطي الوجود.

تنزهه عن الجواهر والاعراض، وامتناعه عما يتطرق في الممكنات والا عاد الواجب ممكناً.

فان قلت: من جملة فقرات خطبته الشريفة كيف ينشئ الاشياء من لا يمتنع من الانشاء ولا امتناع عقلا في انشاء الاشياء ممن لا يمتنع من الانشاء.

قلت: من لا يمتنع من الانشاء ممكن حادث وهو لا يقدر بالضرورة على الانشاء لان انشاء الاشياء عبارة عن ايجادها لا من شيء كان قبله وهو يختص بالواجب «تعالى شأنه» والممكن الحادث انما يقدر على تركيب الاجزاء الموجودة في الخارج وتأليفها بتوسط الالات والادوات حيث يكون قادراً، واما الانشاء فأنما يكون بالمشيئة وهو يستحيل من الممكن الحادث بالضرورة.

المرحلة الخامسة: في توحيد جلاله وعلا

اشارة

المرحلة الخامسة: في توحيد جلاله وعلا(1)

واما المرحلة الخامسة وهي توحيد الباري تعالى شأنه فكل موجود من موجودات العالم يدل على انه واحد فرد لا ثاني له ولا نظير.

بيانه ان تغير كل موجود منها يدل اولاً: على امكانه وحدوثه

ص: 83

1- العنوان ليس في اصل الكتاب

وثالثاً: على عدم تطرّق التغيّر بأنحاءه واقسامه فيه والاعاد الصانع مصنوعاً والباري مبروأً، والقديم حادثاً فوحدة الصانع «تعالى» لا تكون وحدة شخصية بمعنى انه فرد من النوع، بل بمعنى انه لاشبيه له، ولانظير ليس مركباً خارجياً ولا تحليلياً، وماشتهر من ان واجب الوجود كليّ منحصر في فرد مع امتناع غيره غلط فاحش، اذلوكان كذلك لزم تركبه من الوجود والماهية وان يكون حادثاً وواحداً عددياً لإمكان تعدد افراده ذاتاً حينئذ وان امتنع عَرَضاً.

الجواب عن شبهة ابن كمونة

قال مولانا امير المؤمنين عليه وعلى ابنائه الطاهرين افضل صلوات المصلين: في جواب اعرابي سأله عن توحيد الباري «تعالى شأنه» «يا اعرابي ان القول: في ان الله واحد على اربعة اقسام، فوجهان منها لا يجوزان عليه فقول القائل: واحد يقصد به باب الاعداد فهذا ما لا يجوز، لان ما لا ثاني له لا يدخل في باب الاعداد، اما ترى انه كفر من قال: ثالث ثلاثة، وقول القائل: هو واحد من الناس يريد به النوع من الجنس (1) فهذا ما

ص: 84

1- الجنس في اللغة يأتي بمعنى التشابه والتماثل وقوله «ع» (يريد به النوع من الجنس) يعني يريد القائل بالواحد هكذا الوحدة النوعية التي تنتزع من الافراد المتجانسة كافراد الانسان مثلاً والفرق بين القسمين اللذين لا يجوزان عليه جل وعلا ان الاول يثبت له فرداً اخر مثله في الالوهية او غيرها من الصفات وان لم يكن مجانساً له في حقيقته والثاني يثبت له فرداً اخر من حقيقته فالمنفي اولاً الوحدة العددية وثانياً النوعية .

لا يجوز عليه، لانه تشبيهه وجلّ ربنا عن ذلك وتعالى واما الوجهان اللذان يثبتان فيه فقول القائل: هو واحد ليس له في الاشياء شبيهه(1) كذلك ربنا، وقول القائل انه «عز وجل» أحدّي المعنى يعني به انه لا ينقسم في وجود ولا عقل ولا وهم كذلك ربنا عز وجل(2) ومعنى عدم تطرق التركيب فيه خارجاً، وعدم انقسامه في عقل: عدم تطرق التركيب فيه من الوجود والماهية، وانما عبر عنه بالانقسام العقلي لان تركب الموجود منهما انما يعرف بالعقل لا بالحس، ومعنى عدم انقسامه في وهم: عدم تطرق التركيب فيه من الجنس والفصل، وانما نسبه الى الوهم لان تركيب الموجود من الجنس والفصل ادق من تركيبه من الوجود والماهية فاذا حكم العقل بعدم تطرق التركيب فيه لاستلزامه التغير الملازم للحدوث، يحكم بانه لاشبهه له ولا نظير.

ص: 85

1- في المصدر: شبه

2- التوحيد للصدوق»ره«صفحه 83 ح 3

وبما يتبين ان شبهة ابن كمونة الملقب بفتخار الشيطان(2)، من جواز فرض وجود واجبين كل منهما بسيط لا تركيب فيه اصلاً مما يضحك منه الشيطان المفتخر به، ويتعجب منه لأنَّ فَرَضَ وجود المتعدد من مفهوم لا ينفك عن جامع ومائز والآن لم يتعدد،(3)

ص: 86

1- العنوان ليس في اصل الكتاب

2- ابن كمونة: سعد بن منصور بن حسن بن هبة الله بن كمونة فيلسوف وطبيب كان معاصراً لابن سينا ولد سنة 683ق هنالك اختلاف حول شخصية ابن كمونة وانه مسلم ام غير مسلم فهناك رأي انه فيلسوف يهودي وكيف كان فبعد انتشار كتابه تنقيح الابحاث صار سبباً في ان اهل بغداد يثورون عليه وانهم اجتمعوا في مدرسة المستنصرية وطلبوا مجازاته وكانوا مصممين على احراقه بالنار ولكن المؤيدين له حفظوه في صندوق وارسلوه الى مدينة الحلة ومات فيها (دائرة المعارف بزرگ اسلامي-فارسي ج4 ابن كمونة)

3- يعني ان فرض وجود المتعدد لا بد ان يكون من مفهوم لا ينفك عن جهة اشتراك وجهة امتياز والآن لو فرضنا مفهوماً لا يشتمل على جهة امتياز ولا جهة اشتراك كال بسيط فلا يمكن ان يحصل التعدد والذات الالهية المقدسة حيث انها لا حد لها ولا يخلو منها مكان ولا زمان فلا يمكن فرض ثانٍ لها لان فرض الثاني يستلزم وجود حد مائز ولا حد للذات الالهية المقدسة تعالى الله عن ذلك.

ادلة اخرى : في توحيدہ(1)

ثم ان اثبات توحيد الباري «تعالى شأنه» على هذين الوجهين من تغيير العالم كما يتناه وأوضحناه مما يدركه الخواص ولنذكر من الادلة القاطعة على توحيدہ «تعالى شأنه» ما يدركه جميع طبقات الناس.

منها قوله: «عز من قائل» (ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) (2) بيان الملازمة ان القائل: بتعدد الالهة ان كان من الثنوية القائلين بخالق الخير المسمى عندهم يزدان وخالق الشر المسمى باهرimen، فهما متعارضان ابدأ لا يجتمع رايهما على امر واحد ضرورة ان الخير والشر لا يجتمعان في محل واحد، فكل منهما يريد خلاف ما يريده الاخر ويكون قادراً على امضاء ما يريده ولا تحديد في قدرته لان المفروض انه اله ولو فرض ان احدهما محدود تحت قدرة الآخر فلا يكون المحدود إلهاً، ولو فرض انهما محدودان فلا يكون كل

ص: 87

1- العنوان ليس في اصل الكتاب

2- الانبياء اية: 22

منهما الها، وان كان القائل بتعدد الآلهة قائلاً بانهما حكيمان لا يريدان الا مافيه صلاح وحكمة وجب في الحكمة ان يعرفا انفسهما للعباد ولا يتم تعريف كل منهما انفسهما للعباد الا بمخالفته للآخر في الخلقة حتى تعرف العبادان للعالم الهاً آخرًا قادرًا على الخلقة فيلزم الفساد. (1)

ومنها: مانبه عليه مولانا الصادق عليه السلام: في اثبات التوحيد للمفضل، من ان العالم الكبير مثل العالم الصغير وهو بدن الانسان يرتبط كل جزء منه بالآخر ولا يتم مصلحة كل منها الا بمعونة الآخر مثلاً تربية موجودات العالم السفلي من الحيوانات والنباتات والجمادات البرية والبحرية يحتاج الى اختلاف الليل والنهار واختلاف الفصول الاربعة، ولا يحصل الا باختلاف سير الشمس والقمر والكواكب من موجودات العالم العلوي والصنع واحد يدل على صانع واحد. (2)

ص: 88

1- قوله وجب في الحكمة: يعني بعد فرض انهما حكيمان يقول المصنف فالحكمة تقتضي ان يعرفا انفسهما للعباد والوجوب من جهة ان الكامل لا يفعل ما يخالف الكمال ولا يفعل القبيح لانه ليس له علة من ضعف او نقص تدعوه لفعل القبيح ونعبر عن مقتضيات الكمال بأنه يجب عليه كذا والآخر فمن الواضح انه ليس المراد من كلمة (وجب) التكليف المعلوم.

2- اقول لم اعثر على العبارة في توحيد المفضل.

توضيح الامر: لو كان للعالم المشهود صانعان لاستقل كل منهما بما صنع ولم يكن صنعة كل منهما محتاجة الى صنعة الآخر فارتباط كل جزء من اجزاء العالم واحتياجه الى الآخر يدل على عدم الاستقلال في الصنعة وعدم الاستقلال مناف لتعدد الالهة.

ومنها: مانبه عليه مولانا امير المؤمنين عليه السلام: لابنه محمد بن الحنفية « يابني لو كان مع الله اله آخر لاتتك رسله وانزل كتبه عليهم(1)» بيان الملازمة انه كما وجب على الله في الحكمة بعث الرسول وانزال الكتب اتماماً للحجة على العباد كذلك وجب على الأله الآخر لو كان فعدم اتيان الرسل وانزال الكتب من قبله، يدل دلالة قطعية على عدمه لان الأله لا يخل بالحكمة.

ومنها: ان رسل الله المؤيدين بالمعجزات الظاهرة الدالة على انهم مبعوثون من قبل الله «تعالى» اخبروا جميعاً بتوحيده ونفي الشرك ولا ريب في انهم صادقون مصدقون.

ص: 89

1- الموجود في النهج في وصية الامير عليه السلام لولده الحسن عليه السلام مضمون العبارة واما وصيته عليه السلام لولده محمد بن الحنفية فلم اعثر عليه لكن كتاب العقد الفريد (ج3 صفحاه 156) ذكر وصيته عليه السلام التي هي للحسن عليه السلام لمحمد بن الحنفية مع تفاوت في العبارات فلعله فيه

قد توهم بعضهم ان هذه الأدلة الأربعة انما تدل على عدم وجود الاله الآخر لانفي امكانه، ولا يكمل التوحيد الابنفي الشرك وجوداً وامكاناً وهو وهم فاحش، لأن الأله هو القديم الواجب بذاته فأَنْ جاز وجوده فهو موجود لانه واجب الوجود ولا يعقل ان يكون ممكناً غير موجود في الخارج، اذ لا يجمع الوجود مع الامكان الخاص (1) فانتهاء وجوده في الخارج يدل على انتفاءه امكاناً ووجوداً، مع ان الدليل الرابع ينفي الشرك وجوداً وامكاناً مع قطع النظر عما بيناه، لأنّ الأنبياء والرسل سلام الله عليهم نفوا الشرك وجوداً وامكاناً.

المرحلة السادسة: ان وجوده تعالى ليس مشتركاً مع وجود الممكنات

اشارة

المرحلة السادسة: ان وجوده تعالى ليس مشتركاً مع وجود الممكنات (2)

واما المرحلة السادسة وهي افتراق وجود الواجب «تعالى شأنه» عن وجود الممكن وعدم اتحادهما في الحقيقة واختلافها في المرتبة كسائر الحقائق المشككة فتدل عليه امور:

الاول: انه لو اشترك الوجوديين وجود الواجب «تعالى» ووجود الممكن على سبيل

ص: 90

1- الامكان الخاص: يعني سلب الضرورتين (الوجوب والامتناع)

2- العنوان ليس في اصل الكتاب.

لاشترك المعنوي وان اختلافهما في الوجوب والامكان باعتبار اختلاف المرتبة، لزم ان لا يكون الوجود مع قطع النظر من مرتبته متصفاً بصفة الامكان والوجوب والاتصاف بهما انما يحدث فيه بواسطة مرتبته فيكون الاتصاف بهما عرضياً لا ذاتياً وهو باطل بالضرورة.

وبيان آخر: الوجود المشترك بين المرتبتين اما واجب او ممكن اولى بواجب ولا ممكن فان كان واجباً لزم ان يكون جميع مراتبه واجبة وان كان ممكناً لزم ان يكون جميع مراتبه ممكنة بذاته ولوصار واجباً بالعرض، وان لم يكن ممكناً ولا واجباً، فمع فرض تصوّره يلزم ان لا يكون وجوبه وامكانه ذاتيين بل عرضيين وهو اقبح فساداً.

فان قلت: انما يلزم ما ذكرت اذا كانت المراتب صفات خارجة عارضة على الوجود، واما اذا كان اختلاف المرتبة باعتبار شدة الوجود وضعفه كالنور القوي والضعيف فلا يلزم ذلك اذ المرتبة حينئذ من جنس الوجود لا امر خارج عنه، قلت: ما يقبل المتقابلين من الشدة والضعف فهوفي حد نفسه خال عنهما فأتصافه باحدهما زائد على ذاته موجب لتغيّره عما هو عليه ولا يتصف بصفة الامكان او الوجوب الا بعد اتصافه باحد المتقابلين من الشدة والضعف الخارجين عن ذاته، بل يلزم حينئذ ان يكون

الواجب وهو الوجود الشديد منقسماً في عقل اووهم لرجوعه تحليلاً الى صفة وموصوف.

الثاني: انه اذا فرض اشتراك الوجود بين وجود الواجب ووجود الممكن، وفرض ان الوجود الضعيف ممكن ذاتاً لا يعقل ان يكون الشديد واجباً بذاته لان شدة الشيء وقوته انما توجب الشدة في الأثر لا انقلابه عمّا كان عليه ذاتاً كالنور، فان الضعيف منه يوجب رفع الظلمة في الجملة والقوي منه اشدُّ تأثيراً في رفع الظلمة لا انقلابه عما كان عليه ذاتاً.

الثالث: ان الوجود الشديد عندهم ماكان مطلقاً مجرداً عن القيود لعمومه وشموله جميع الموجودات، والضعيف ماكان مقيداً وتختلف مراتب ضعفه باختلاف مراتب القيود فالجزئي الخارجي اضعف من النوع وجوداً، والنوع اضعف من الجنس القريب كذلك، وهو اضعف من الجنس البعيد الى ان ينتهي الى الوجود المطلق فهو لاطلاقه وتجرده عن القيد اشدواقوى من الجميع، وهو واضح البطلان، لأنّ الوجود الذي يتطرق فيه التحديد والاتحاد مع الماهية هويّةً وخارجاً لا يتم الا بالتعيين التام وهو الشخص، ضرورة ان الشئ مالم يتشخص لم يوجد كما انه مالم يوجد لم يتشخص فمطلق

الوجود الذي يتطرق فيه التحديد والاتحاد مع الماهية في الخارج لا يكون وجوداً الأبعد تشخّصه وتعيّنه في الخارج وقبله يكون مبهماً ومفهوماً محضاً لأعين ولا اثر له في الخارج ووجود الواجب «تعالى شأنه» لا يكون محدوداً بمعنى انه لا يتطرق فيه التحديد لانه يتطرق فيه التحديد ويكون غير محدود فليس وجوده «تعالى» من سنخ وجود الممكن مختلفاً معه في المرتبة كما زعمته جماعة من الصوفية ومن يحدو حدوهم (1).

هذا، وقد أستدل على اشتراك الوجود بين الواجب والممكن بوجوه:

الاول: صحة تقسيم الوجود الى الممكن والواجب ولا يصح التقسيم مع عدم اشتراك الاقسام في المقسم.

والثاني: اتحاد معنى العدم الذي هو تقيض الوجود وتقيض الواحدواحد والّا ارتفع التقيضان.

ص: 93

1- ومن الصوفية: محي الدين العربي وسهل التستري والشبلي والغزالي والعطار وجنيد البغدادي وابوسعيد ابوالخير ومن اراد مزيد الاطلاع فليراجع كتاب عارف وصوفي چه مي گویند. بتأليف العلامة الكبير جواد الطهراني استاذ اية الله السيد القائد الخامنئي دام ظله في صفحہ 114 المطلب العاشر حول اقوال العرفاء والصوفية في التوحيد.

والثالث: ان جميع موجودات العالم آيات وعلامات لوجود الباري «جل جلاله» ويستحيل أن يكون بين الشئ وعلاماته تباين من جميع الوجوه بل يكون كالفئى من الشئ، وهل تكون الظلمة آية النور والظل آية الحرور.

والرابع: لزوم التعطيل عن معرفة ذاته وصفاته ان قلنا بعدم وجود القدر المشترك بين وجود الواجب والممكن، لانا اذا قلنا: أنه موجود وفهمنا منه ذلك المفهوم البديهي الواحد في جميع المصاديق فقد جاء الأشتراك وان لم نحمل (1) على ذلك المفهوم بل على انه مصداق لمقابل تلك الطبيعة ونقيضها (ونقيض الوجود هو العدم) لزم تعطيل العالم عن المبدأ الموجود نعوذ بالله منه، وإن لم نفهم شيئاً فقد عطلنا عقولنا عن المعرفة وهذه الوجوه هي عمدة ما استدلوا بها على اشتراك الوجود بين الواجب والممكن، والكل في غير محله.

اما الاول: فلان التقسيم كما يصح مع وجود المقسم واشتراكه بين الاقسام على سبيل الحقيقة كذلك يصح باعتبار اشتراك الاقسام في بعض آثار المقسم فأن اثر الوجود

ص: 94

1- الظاهر نحمله بدل: نحمل

ثابت في الممكن والواجب فلاينافي حينئذ صحة التقسيم مع ما بيناه من استحالة الاشتراك المعنوي.

واما الثاني(1): فلان النقيضين انمالا يجوز ارتفاعهما عن محلها مثلا العلم والجهل لا يرتفعان عن الذهن الذي هو محل العلم والجهل، ولكن يرتفعان عن اليد مثلاً لأنها ليس

ص: 95

1- هذا الجواب مبني على ارجاع النقيضين الى الملكة وعدمها. توضيح ذلك : ان التقابل على اربعة اقسام : 1) تقابل النقيضين 2) تقابل الضدين 3) تقابل المتضايين 4) تقابل الملكة والعدم. وهنا يرى المحقق البهبهاني قدس سره ان الوجود والعدم من القسم الرابع يعني عدم ما من شأنه ان يوجد ووجود ما من شأنه ان ينوجد ويضاف اليه الوجود وعليه فالذات الالهية المقدسة فوق الوجود والعدم بهذا المعنى وان الله جل وعلا لا يخلو منه زمان ولا مكان فليس مما يتطرق اليه الوجود والعدم فهو ازلي وابدي ولا حد له فلا يوجد فينوجد ولا يعدم فينعدم بل هو من الازل والى الابد، والحاصل ان المفهوم من العدم انما هو عدم ما يقبل الانعدام ويقابله الوجود الذي يقبل الوجود فهما متقابلان واما الوجود الذي يقابل العدم بالمعنى الاول (وهما النقيضان اللذان لا يرتفعان ولا يجتمعان ويكونان بمعنى مطلق الثبوت واللا ثبوت، والتحقق واللاتحقق) فهو وان كان له معنى واحد الا ان اشتراكه بين الاشياء بالمفهوم فقط واما ان حقيقة الاشياء- لانها تشترك باسم واحد- واحدة فهذه مغالطة ولا دليل عليها وقد تقدم في المقدمة ما يوضح ذلك فراجع.

مورداً لهما والحركة والسكون لا يرتفعان عن الجسم الذي هو محل لهما، ولكن يرتفعان عن العلم فاليد لاعالم ولا جاهل، والعلم لا متحرك ولا ساكن، وكذلك الوجود الذي يتطرق فيه التحديد والاتحاد مع الماهية هويةً وخارجاً هو وتقيضه طرفان للماهية فلا يرتفعان عنها وهي اماموجودة او معدومة، واما الواجب «تعالى شأنه» فلا ماهية له حتى يتطرق فيها الوجود الذي يتطرق فيه التحديد او تقيضه فوجوده «تعالى» اجل و ارفع واعلى من هذا الوجود الذي يتطرق فيه التحديد.

واما الثالث: وهو كون موجودات العالم آيات وعلامات للباري «تعالى شأنه» ففيه: انه لا يتوقف كونها علامات على وجود سنخية بينها وبينه ويكفي فيه انها حادثة محتاجة الى مدبر وصانع دبرها وصنعها على هذا الوجه المنتظم، بل تدل على عدم المشابهة والسنخية بينها وبينه والآن عاد الصانع مصنوعاً والمدبر مدبراً، وتوهم انه «تعالى» علة لوجود العالم وهو معلول عنه ومن شرائط العلة تحقق السنخية بينهما كسنخية الشيء والفيء وهم واضح، فانه «تعالى شأنه» موجد الاشياء وفاعلها بمشيئته ولا تلزم السنخية بين الفاعل المختار وفعالته وانما تجب السنخية بين العلة المضطرة ومعلولاتها كالنار واحراقها مثلاً.

واما الرابع: وهولزوم التعطيل على فرض عدم الاشتراك بين وجود الممكن والواجب، فأقبحُ من الجميع لان تنزيه الواجب «تعالى شأنه» عن الوجود الذي يتطرق فيه التحديد لا يوجبُ التعطيلَ وانما يوجب سلبَ النقائصِ عنه «تعالى شأنه» وقوله: اذا قلنا: بانه موجود فان فهمنا منه هذا المفهوم البديهي الواحد في جميع مصاديقه فقد جاء الأشتراك، وان لم نفهم شيئاً فقد عطلنا عقلنا عن المعرفة، ففيه: انه نفهم منه هذا المفهوم البديهي كما نفهم من قولنا: (انه سميع بصير عالم قادر) مفاهيمها الاولية، ولكن نريد منها لوازمها لعلمنا بعدم تطرق الصفات فيه «تعالى شأنه» كذلك ننتقل من قولنا: انه موجود الى الوجود الذي لا يتطرق فيه التحديد والاتحاد مع الماهية هويةً وخارجاً، ومن المعلوم انه ليس من مراتب الوجود الذي يتطرق فيه التحديد وان اشترك معه في التعبير فالواجب تعالى شأنه كما انه لا يتطرق فيه الماهيات من الجواهر والاعراض لامكانها وحدوثها لا يتطرق فيه الوجود الذي يتطرق فيه التحديد والاتحاد مع الماهية خارجاً لامكانه وحدوثه.

فان قلت: انا لانعقل وجوداً غير هذا الوجود الذي يتطرق فيه التحديد قلت: (ان)(1) اريد من عدم تعقله عدم معرفة هذا الوجود بكنهه فهو كذلك، بل يجب ان يكون كذلك لتنزهه عما يوجد في الممكن والبشر لايحيط تصوّره بما هو فوق الممكن، وقد ورد عنهم عليهم السلام: كلما ميّز تموه باوهمكم في ادقّ معانيه فهو مخلوق مثلكم مردود اليكم(2)، وان اريد من عدم تعقله عدم معرفته حتى بالوجه فهو ممنوع لأن الآيات الدالة على وجوده وتنزيهه عن كلّ ما يوجد في المخلوق كاف في معرفته «تعالى شأنه» بوجهه.

بحث حول اصالة الماهية والوجود

بحث حول اصالة الماهية والوجود(3)وقد تبين مما بيّناه ووضحناه ان توحيد الباري «تعالى شأنه» لايتوقف اثباته على القول: باصالة الوجود لما تبين لك من تنزهه«عز وجل» عن الماهية والوجود الذي يتطرق فيه الاتحاد معها هويّةً وخارجاً، مع انه لايعلم معنى محصل لهذا المبحث لان المراد من

ص: 98

1- الظاهر سقوط كلمة ان بعد قلت

2- بحار الانوارج/69صفحة290وصفحة293والحديث عن الباقر عليه السلام

3- العنوان ليس في اصل الكتاب.

الأصالة ان كان هو الاستقلال في الوجود كما يظهر من تعليلهم عدم اصالتهما معاً، بانهما لو كانا اصيلين معاً لزم ان يكون كل شئ شيئين، ففيه: انه لاستقلال لكل منهما فيلزم ان لا يكون شئ منهما اصلاً، اذ كما ان الماهية من دون الوجود مفهوم محض وموهوم صرف كذلك الوجود من دون الماهية لا يكون وجوداً فأن الوجود ما لم يتعين بالماهية و ما لم يتشخص بالمشخصات لا يكون وجوداً، ضرورة ان الشئ ما لم يتشخص لم يوجد كما انه ما لم يوجد لم يتشخص فهما جزآن تحليليان لكل موجود ممكن، وقد اشتهر ان كل ممكن زوج تركيبى وكل زوج تركيبى ممكن فلا يتحقق موجود في الخارج الا بهما فهما سيان في احتياج الوجود الخارج وتحققه الى تركبه منهما فلا وجه لان يكون احدهما اصلاً والآخر اعتبارياً، مع ان اصالة الوجود واعتبارية الماهية ينافي مع ما ذكره في المنطق من تقسيم الكلّي الى الذاتيّ والعرضيّ والذاتيّ الى ما هو ذات الشئ و حقيقته وهو النوع والى ما هو جزء الذات وهو الجنس والفصل والعرضيّ الى العرض العام والخاص، اذ لا يُعقل ان يكون ما هو ذات الشئ او جزء ذاته اعتبارياً، وايضاً لو كانت الماهية امراً اعتبارياً لزم ان تكون الانواع المختلفة الحقائق كالأنسان والفرس والبقر والغنم والشجر والحجر وهكذا نوعاً واحداً، لان الامر الاعتباريّ لا يوجب اختلاف الحقيقة حتى

تصير أنواعاً، وليس في الين سوى الوجود والماهية، والوجود حقيقة واحدة ذومراتب عندهم، والحاصل ان كان المراد من الاصل الاستقلال في الوجود لا يكون شيء منهما اصلا لعدم استقلال كل منهما في الوجود.

وان كان المراد منه (1) عدم الخروج عن ذات الشيء فهما اصلان، لان الموجود من الممكنات مركب منهما ولا منافات في كون كل منهما اصلاً حينئذ، فكما ان الجنس والفصل اصلان للنوع لتركبه منهما فكذلك الوجود والماهية بالنسبة الى الموجود من الممكنات لتركبه منهما.

وان كان المراد من الاصل وعدمه المتبوع والتابع من دون ان يكون التابع امراً اعتبارياً فيختلف الامر باختلاف الاعتبار فبلحاظ التحليل في مرحلة التصور يكون الوجود عارضاً وتابعاً والماهية معروضاً ومتبوعاً فتكون الماهية حينئذ اصلاً، ويقال: الانسان موجود.

وبلحاظ صفحة العين والخارج تكون الماهية حداً والوجود محدوداً، فيكون الوجود حينئذ اصلاً، ويقال: وجود الانسان والفرس والشجر والحجر مثلاً.

ص: 100

1- يعني من الاصل

وان كان المراد من الأصل، الحاصل في الأعيان ومن الأمر الاعتباري ما كان الخارج ظرفاً لنفسه للحصول كما اشتهر ان كلما لزم من وجوده التكرار فهو امر اعتباري تكون الماهية اصلاً، كما اختاره الشيخ شهاب الدين السهروردي (1)

تبصرة حول المكاشفات والالهامات

ضرورة ان الموجود في الاعيان هي الماهية، واما الوجود فالخارج ظرف لنفسه لا لوجوده. (2)

ص: 101

1- شهاب الدين السهروردي: احد الفلاسفة المعروفين وتنسب اليه الطريقة الاشراقية في الفلسفة.

2- اقول: القول باصالة الوجود معناه انه لا تحصل للاشياء حقيقةً وانما الثابت في الخارج وجود محض فما نراه ونسميه شجراً وحجراً وانساناً وسماءً وارضاً وملكاً و... كله وهم وخيال لان الذي متحصل في الخارج انما الوجود فقط والوجود شئ واحد لاتمايز ولا تقاوت فيه فان قلت: (كما جاء في كتاب بداية المعارف الالهية للسيد محسن الخرازي ج 1 ص 84 مؤسسة النشر الاسلامي) ان ماعدا الله جل وعلا مركب من حدين: ايجابي وسلبي (وهما وجوده مضافاً الى سلب الغير عنه) قلت: هذا توهم واضح البطلان فالعدم ليس شيئاً حتى تتركب منه الماهيات في الخارج والاصل في هذا الكلام هم البراهميون حيث قالوا: ان الانسان مركب من وجود وعدم بعد قولهم بان الله جل وعلا مساوٍ للوجود وكانوا يعتقدون ان الله حال في هذا العالم. (الجانب الالهي للدكتور محمد البهي ص 319) وكيف كان فالقول باصالة الوجود امراً ينكره العقلاء فمن البديهي عقلاً ان الله حال في هذا العالم. (الجانب الالهي للدكتور محمد البهي ص 319) وكيف كان فالقول باصالة الوجود وبذلك اعترف ملاهادي السبزواري مع كونه قائلاً باصالة الوجود وجعل القول بثبوت اصالة الوجود بدليل الذوق العرفاني يعني بالمكاشفات والالهامات النفسية (وهي لادليل على حجيتها حتى لمن حصلت له كما هو معلوم) فقال ما حاصله تحت عنوان « غرر في اعتبارات الماهية » صحة سلب التحقق والتحصّل عن الماهية ليس بالنظر الدقيق البرهاني بل باعانة من الذوق العرفاني واما بعد التنزل فالتحقق لذي الواسطة «اي الماهية» هنا حقيقي وصحة السلب منتفية، وقال في حواشي ذلك «صحة سلب الوجود عن الكلبي الطبيعي ضعيفة وثبوت الوجود له كاد ان يكون بالحقيقة فالكلبي الطبيعي موجود بحكم العقل الفكري وهذا حقيقة عقلية مجاز عرفاني وبهذا يمكن التوفيق بين قولي المثبت والنافي.....» هذا وقد عبر العلامة الحلبي عن القول باصالة الوجود بانه مذهب سخيف (راجع كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ص 29 للعلامة الحلبي - مؤسسة النشر الاسلامي قم 1407) ثم ان ما استدلل له على اصالة الوجود قد اجاب عنه المحقق الشيخ ميرزا جواد الطهراني في كتابه « عارف وصوفي چه ميگويد » صفحہ 186 هذا وقد اجبنا نحن ايضاً عن كل استدلالاتهم في كتابنا «الرؤية الفلسفية نقد وتحليل». تبصرة: قد تكرر في بعض الكتب الفلسفية الاستدلال بالمكاشفات والالهامات والاشراقات الروحية وقد يذكر لبعضهم كرامات وفضائل خارقة للعادة وتعزى تلك الكرامات للعقيدة الفلسفية التي يعتقدونها ذلك الفيلسوف او يتخيل انها مرتبطة بتلك العقيدة. والجواب انه قان الدليل قام على عصمة الانبياء وائمة اهل البيت (ع) مضافاً للزهراء سيدة النساء (ع) واما غيرهم فلا دليل على حجية مكاشفاتهم بل هي باطل اذا ما خالفت الدليل العقلي. واما ما يعزى لهم من كرامات واشراقات «فهي على فرض صحتها لانه قد يبالغ في كثير منها» فهي لا ربط لها بصحة تلك المطالب الفلسفية من الفناء بالله جل وعلا والاتصال بالاسماء والصفات بل هي على ثلاثة اقسام: 1) اما ان تكون نتيجة الاعمال الصالحة لذلك الفيلسوف من بعده ان المحرمات ومواظبته على الواجبات والمستحبات ولا شك ان هذه العبادات لها آثارها للكل والكرامات حاصلة لكل سواؤ كان معتقداً بتلك الفكر الفلسفية ام مخالفاً لها. 2) واما ان تكون نتيجة القيام بمجموعة من الاوراد والاذكار المنقولة والتي قسم منها شاق كأن يقوم بالذكر الفلاني 30 الف مرة وامثال ذلك وهذا النوع ايضاً له آثاره ويحصل للكل ولا ربط لها بالمعتقد بل هو نتيجة ما قام به من اذكار كما ينقل ذلك عن السيد علي القاضي التبريزي حيث كان يذهب الى مقبرة النجف الاشرف «وادي السلام» ساكتاً ولمدة ساعات ويقوم باذكار معينة. 3) والقسم الاخير اعمال المرتاضين وهذه لها آثارها

للصالح والطالح ولا ربط لها بالكرامات. والحاصل انما ما يتراءى من ان عقيدة وحدة الوجود او الموجود وما شابههما هي الاساس في حصول تلك الكمالات العالية امر باطل ومجانب للصواب بل نجد ان المخالفين لهذه المعتقدات قد حصلت لهم الكرامات ايضاً امثال اية الله العظمى النجفي المرعشي فانه قد حصلت له مشاهدة الامام الحسين (ع) في حرمه وغير ذلك وكان من المخالفين شديداً لتلك الاعتقادات (راجع كتاب احقاق الحق المجلد الاول ص 183).

ولنختم الكلام بما رواه الصدوق قدس سرّه في توحيدّه، عن السيد الجليل عبد العظيم الحسيني رضوان الله عليه، قال: حدثنا علي بن احمد بن محمد بن عمران الدقاق، وعلي بن عبدالله الوراق، قالوا: حدثنا محمد بن هرون الصوفي، قال: حدثنا ابوتراب عبيدالله بن موسى الرؤياني، عن عبدالعظيم بن عبدالله الحسيني، قال: دخلت على سيدي علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابيطالب عليهم السلام: فلما بصرني، قال: لي مرحباً بك، يا ابا القاسم انت وليتنا حقاً، قال: فقلت له يا بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلّم اني اريد ان اعرض عليك ديني فان كان مرضياً أثبت عليه حتى القى الله «عزوجل» فقال: هات يا ابا القاسم، فقلت: اني اقول: ان الله «تبارك وتعالى» واحد ليس كمثله شيء خارج عن الحدّين حد الابطال وحد التشبيه، وانه ليس بجسم ولا صورة ولا عرض ولا جوهر، بل هو مجسم الاجسام ومصوّر الصور وخالق الاعراض والجواهر وربّ كل شيء ومالكه وجاعله ومُحدِثه، وان محمداً (صلى الله عليه واله) عبده ورسوله خاتم النبيين فلا تبي بعده الى

يوم القيامة، واقول: ان الامام والخليفة وولي الامر من بعده امير المؤمنين علي بن ابي طالب، ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم انت يامولاي، فقال عليه السلام: ومن بعدي الحسن ابني فكيف للناس بالخلف من بعده، قال: فقلت: وكيف ذاك، يامولاي، قال: لأنه لا يرى شخصه ولا يحل ذكره باسمه حتى يخرج فيملاً الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً،⁽¹⁾ فقلت: اقررت.

واقول: ان وليهم ولي الله وعدوهم عدو الله وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله، واقول: ان المعراج حق والمساءلة في القبر حق وان الجنة حق والنار حق والصراط حق والميزان حق، وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور.

ص: 105

1- اقول: الرواية دالة على حرمة ذكر اسم الامام الحجة عجل الله تعالى فرجه الشريف ومثلها روايات اخر دالة على المنع مطلقاً وهو احد الاقوال في المسألة كما ذهب اليه المفيد والصدوق والطبرسي وغيرهم وهناك قول بالجواز مطلقاً الا في زمن التقية اختاره صاحب الوسائل ونسب الى الشيخ الانصاري القول بکراهة التسمية والى المحقق الداماد الحرمة في المحافل والمجالس ومجمع الناس لاغير.

واقول: ان الفرائض الواجبة بعد الولاية الصلوة والزكوة والصوم والحج والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فقال علي بن محمد عليه السلام: يا ابا القاسم هذا والله دين الله الذي ارتضاه لعباده، فأثبتت عليه تبتك الله بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة. (1) اقول (2): وانا العبد الذليل علي بن محمد بن علي الموسوي البهبهاني اشهد بما شهد به السيد الجليل عبدالعظيم الحسيني سلام الله عليه: واسئل الله «تعالى شأنه» ان يثبتني عليه ويحشرني مع ساداتي وموالي آبائي الطيبين الطاهرين المعصومين سلام الله عليهم اجمعين، وقد فرغت من تأليف هذه الوجيزة في الرابع والعشرين من شهر صفر المظفر سنة الرابعة والثمانين بعد الالف وثلثمائة من الهجرة على مهاجرها الاف الصلوة والثناء

ص: 106

1- التوحيد للصدوق (رحمة الله) ص 81 طبع جماعة المدرسين في قم المقدسة

2- اقول: وانا اشهد بما شهد به السيد الجليل الحسيني (ره) وبذلك تمت تعاليتنا على هذا الكتاب القيم ولله الحمد اولاً وآخراً ماجد الكاظمي

والتحية حرر حروفها الأقل ناصر بن محسن الحمادي رجاء للعفو والمغفرة من الله وامنائه.

شكر وتقدير

واخيراً نشكر سماحة حجة الاسلام والمسلمين الشيخ عبدالرحيم السليمانى سبط مولانا المصنف قدس سره لما ابداه من اهتمام في مراجعة وتصحيح هذا الكتاب وكذلك نشكر سماحة حجة الاسلام الشيخ حسين علافجيان لمساعدته في تهيئة الكتاب للطبع وكذلك نشكر الاخ المحترم السيد نورالدين مجتهدزاده حفيد مولانا المصنف قدس سره لاهتمامه في نشر وطبع هذا الكتاب فيجزاهم الله خير الجزاء.

ص: 107

مباني المصنف العقلية 5

اسئله في التوحيد 6

في رد كونه جل وعلا مساوياً للوجود 8

في رد كونه جل وعلا لا يصدر منه الا الوجود 11

في رد كونه جل وعلا كل الوجود 12

في رد ان بسيط الحقيقة تمام الاشياء 14

في بيان مغالطات الاستدلال 16

في رد كونه جل وعلا صرف الوجود 21

كلام ابن سينا حول استحالة التعرف على كنه الاشياء 24

نظرية الفيض الالهي 27

هل ان العالم مظهر وجوده عزوجل 28

هل ان العالم ظل الله جل وعلا 31

في الجواب على فكرة الوجود التعلقي والربطي 31

هل انه عزوجل خلق الاشياء من كتم العدم 36

في الجواب عن ممانعة الاشياء لوجوده جل وعلا 38

في انه عزوجل فاعل بالارادة والاختيار 40

كلام الشيخ الانصاري في بدهة حدوث العالم 40

كلام السيد المروج حول فاعليته تعالى 43

في الجواب عن قاعدة ان الواحد لا يصدر منه الا واحد 45

في استحالة السنخية بين الخالق والمخلوق 46

في بطلان سائر الاقوال في فاعليته تعالى 47

مقدمة المؤلف 54

المرحلة الاولى: في اثبات حدوث العالم وبطلان ازليته 55

اقسام التغيير 57

البرهان على ان من اشتمل على الحوادث فهو حادث 59

مناظرة مع بعض الطبيعيين 62

المرحلة الثانية: في لا بديّة وجود الصانع والمدبر للعالم 68

المرحلة الثالثة: في كماله المطلق عز وجل 71

المرحلة الرابعة: في صفاته جل شأنه 72

المرحلة الخامسة: في توحيدہ جل وعلا 83

الجواب عن شبهة ابن كمونة 84

ادلة اخرى : في توحيدہ 87

تنبيهه 90

ص: 109

المرحلة السادسة: ان وجوده جل وعلا ليس مشتركاً مع وجود الممكنات 90

بحث حول اصالة الماهية والوجود 98

تبصرة حول المكاشفات والالهامات 102

الخاتمة 104

شكر وتقدير 107

الفهرست 108

ص: 110

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
(التوبة : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمة لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجاناً. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والندور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضاً الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟
ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟
تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلا:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩